تقريرٌ لطالبيه من الكونغرس

سبتمبر 2009

مكافحة الإرهاب

تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية بأن هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك حاجة لمواصلة التركيز على جهود مكافحة تمويل الإرهاب

An English version of this document can be viewed at GAO-09-883.

و يمكن الإطلاع على النسخه الأصليه بأللغه الانكليزيه من خلال الموقع GAO-09-883

G A O

Accountability * Integrity * Reliability

ديوان المساءلة الحكومية
مساءلة- نزاهة- وثوقية

مـــعـــالـــم

معالم ديوان المساءلة 09-883 تقرير لطالبيه من الكونغرس

لماذا أجرى الديوان هذه الدراسة

تعتبر الحكومة الأمريكية ان المملكة العربية السعودية شريك حيوي في مكافحة الإرهاب، وقد تأثرت العلاقة الدبلوماسية المتينة بين الولايات المتحدة والمملكة والتي يرجع تاريخ إقامتها الى ما يزيد عن 70 سنة خلت، بسبب الهجمات التي شنّتها القاعدة في شهر سبتمبر 2001 والتي قام بتنفيذها إلى حد كبير مواطنون سعوديون وأدّت إلى مقتل آلاف من المواطنين الأمريكيين.

وقد طلب من ديوان المساءلة إعداد تقرير حول (1) إستراتيجية الحكومة الأمريكية للتعاون مع المملكة ومساعدتها على مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، و (2) تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية لما أُحرز من تقدّم نحو تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية وآراء الحكومة السعودية بشأنها. وقد قام ديوان المساءلة بتحليل الوثائق الأمريكية والسعودية ذات الصلة بالإستراتيجية وبالتخطيط والتقييم والمتعلقة بالجهود المبذولة منذ عام 2005، ومناقشة هذه الجهود مع الخبراء في المجال ومع المسؤولين الأمريكيين والسعوديين في واشنطن دي سي وفي الرياض وجدّة بالمملكة العربية السعودية.

وقدّم ديوان المساءلة نسخة من هذا التقرير للوكالات المعنية بالاستخبارات والى مجلس الأمن الوطني والى وزارات الدفاع والطاقة والأمن الداخلي والعدل والخارجية والمالية لمراجعته والتعليق عليه.

ما يوصي به ديوان المساءلة

يوصي ديوان المساءلة بأن تصدر وزيرة الخارجية أوامرها للبعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بأن تقرّ من جديد بعض الأهداف المتعلقة بمنع تمويل الإرهاب خارج المملكة، وحظيت هذه التوصية بموافقة الوزارة.

أنظر ديوان المساءلة-09-883 أو مكوناته

سبتمبر 2009

مكافحة الإرهاب

تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية بأن هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك حاجة لمواصلة التركيز على جهود مكافحة تمويل الإرهاب

ما وجده مكتب المساءلة

تستخدم إستراتيجية الحكومة الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجهود الدبلوماسية الحالية المتعلقة بالأمن لإنشاء تحالف نشيط ضد الإرهاب من خلال تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين ومنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين. وتندرج هذه الأهداف ضمن الخطط الإستراتيجية لبعثة الوزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية للسنوات المالية 2006 إلى 2009 ويعكسها تقرير صدر في يناير 2008 عن وزارة الخارجية موجّه للكونغرس حول إستراتيجيتها بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية. وتضم الخطط الإستراتيجية للبعثات أهداف أداء لقياس التقدّم الذي حققته الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتمويله، مثل توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية، وتقوية المؤسسات المالية السعودية وتنفيذ القوانين السعودية ذات العلاقة.

وأعلن المسؤولون الأمريكيون والسعوديون عن حصول تقدّم في مكافحة الإرهاب وتمويله داخل العربية السعودية، إلا أنهم أشاروا الى وجود تحدّيات تتعلق خصوصا بمنع التمويل المزعوم للإرهاب والتطرف العنيف خارج المملكة. وفي أبريل 2009 قامت الخارجية الأمريكية بتقييم التقدّم الحاصل في ما يتعلق بتحقيق هدفها المتعلق بإنشاء ائتلاف أمريكي سعودي نشيط لمكافحة الإرهاب قائلة أنه يتم "كما هو مقرّر". وأفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن هناك تقدّما في ما يتعلق بتعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب، مشيرين الى أن جهود الحكومة السعودية أدخلت الفوضى في الشبكة الإرهابية للقاعدة داخل المملكة. إلا أن هؤلاء المسؤولين أشاروا الى أن جار المملكة، اليمن، بدأ يبرز كقاعدة يمكن لإرهابيّ القاعدة أن يطلقوا منها هجمات ضدّ المصالح الأمريكية والسعودية. كما أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أيضا بأن هناك تقدّما في ما يتعلّق بالجهود المبذولة لمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين، مشيرين، على سبيل المثال إلى قوانين الحكومة السعودية المتعلقة بإرسال المساهمات الخيرية إلى الخارج، وإيقاف ومحاكمة الأشخاص الذين يقدّمون دعما للإرهاب. لكن المسؤولين الأمريكيين ما زالوا قلقين إزاء قدرة الأفراد السعوديين والهيئات الخيرية السعودية على دعم الإرهاب خارج المملكة، ملاحظين وجود تحدّيات تتمثل في محدودية قدرة المملكة على فرض القوانين وفي استعمال الإرهابيين لحاملي النقدية. ورغم هذا القلق فقد تم حذف بعض الأهداف المتعلقة بالأداء في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب من الخطط الإستراتيجية الحالية لوزارة الخارجية الأمريكية. وحسب المسؤولين في الخارجية الأمريكية فقد تمت هذه التغييرات إما لأن هدفا معيّنا لم يعد قابلا للتنفيذ أو بسبب حصول تقدّم نحو تحقيق ذلك الهدف.

المحتويات: تعاون الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب: الغاية والأهداف والتقييم والتحدّيات

الغاية	الأهداف	تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية	التحدّيات
بناء تحالف نشيط ضد الإرهاب	تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الجماعات الإرهابية	الجهود التي بذلتها الحكومة السعودية عطّلت الشبكة الإرهابية لجماعة القاعدة داخل المملكة	اليمن يبرز كقاعدة تُطلق منها جماعة القاعدة هجمات على المصالح الأمريكية والسعودية
	منع الدعم المالي من الوصول الى الجماعات المتطرّفة	تحقيق تقدّم في منع الدعم المالي من الوصول الى الجماعات المتطرفة، لكن ما يزال هناك قلق إزاء قدرة الأفراد والهيئات الخيرية السعوديين على دعم الإرهاب خارج المملكة العربية السعودية	محدودية قدرة الحكومة السعودية، واستعمال الممولين الإرهابيين لحاملي النقدية ، والتحايل على قوانين التصريح بالنقد تخلق تحدّيات لمكافحة تمويل الإرهاب

المصدر: تحليل ديوان المساءلة لمعلومات الوكالات الحكومية الأمريكية

المحتويات

الرسالة **5**

الخلفية 8

تتمثل إستراتيجية الحكومة الأمريكية في خلق تحالف ضد الإرهاب مع المملكة العربية السعودية، لكن تم حذف بعض الأهداف المتعلقة بقياس التقدّم نحو تحقيق هذا الهدف 15

أفادت الوكالات الأمريكية والمسؤولون السعوديون بأن تقدّما قد تحقق في مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية، لكن التحدّيات ما تزال قائمة خصوصا في مجال التمويل المزعوم للإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة مكافحة الإرهاب وتمويله داخل المملكة، إلا ان التحديات ما زالت قائمة، خصوصا في ما يتعلق بمنع التمويل المزعوم للإرهاب والتطرف العنيف خارج السعودية 19

الخاتمة 42

توصيات لاتخاذ إجراءات تنفيذية 42

ملاحظات الوكالات الحكومية، آراء أطراف ثالثة، وتقييمُنا 42

الملحق 1: الأهداف والنطاق والمنهجية 44

الملحق 2: الجدول الزمني لأهم الأحداث في العلاقات الأمريكية السعودية، 1750 -2004 46

الملحق 3: الوزارات والوكالات الحكومية السعودية التي لها وظائف تتعلق بمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب 50

الملحق 4: الوكالات الحكومية الأمريكية التي توفّر التدريب والمساعدة الفنية للمملكة العربية السعودية، 2005-2008 51

الملحق 5: ملاحظات وزارة الخارجية الأمريكية 52

الملحق 6: ملاحظات وزارة الدفاع 54

الملحق 7: الاتصال بديوان المساءلة الحكومية وشكر الموظفين الذين ساهموا في إعداد التقرير 55

المنتجات ذات الصلة بديوان المساءلة

جدول

الجدول 1: تشريعات مختارة والتزامات الإبلاغ المرتبطة بمكافحة الإرهاب وبمكافحة تمويل الإرهاب، بما فيها الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية 14

الأشكال

الشكل 1: خريطة المملكة العربية السعودية 9

الشكل 2: الجدول الزمني: شكل تفاعلي للأحداث في العلاقات الأمريكية السعودية 1750-2004 12

الشكل 3: غايات وأهداف أداء الخطة الإستراتيجية للبعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية، السنوات المالية 2006-2009 13

الشكل 4: تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم الذي تم تحقيقه حتى شهر أغسطس 2009 فيما يتعلّق بأهداف أداء الخطة الإستراتيجية للبعثة، والمتعلقة بمكافحة الإرهاب، بالنسبة الى السنوات المالية 2006-2008 21

الشكل 5: الحملة الوطنية السعودية ضد التطرف والإرهاب، أمثلة عن التوعية العامة 26

الشكل 6: عيّنة من الأدبيات السعودية التي وضعت لمكافحة إيديولوجيا التطرف 28

الشكل 7: تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدم الذي تحقق حتى شهر أغسطس 2009 فيما يتعلق بأهداف أداء الخطة الإستراتيجية للبعثة، والمتعلقة بمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين، بالنسبة إلى السنوات المالية 2006-2008 33

الشكل 8: استمارة التصريح الرسمية للجمارك السعودية 39

هذا عمل تابع للولايات المتحدة ولا يخضع لحماية حقوق الطبع داخل الولايات المتحدة، ويمكن إعادة إنتاج وتوزيع العمل كاملا من دون ترخيص إضافي من ديوان المساءلة الحكومية، ولكن نظرا إلى أن هذا العمل يتضمن صورا ومواد أخرى خاضعة لحماية حقوق التأليف والنشر، فقد يكون من الضروري الحصول على ترخيص من مالك هذه الحقوق في حالة إعادة إنتاج هذه المواد بشكل منفصل.

24 سبتمبر 2009

الموقر هارّي ريد
زعيم الأغلبية
مجلس الشيوخ الأمريكي،
الموقر هاورد أل. بيرمن
رئيس
الموقرة إليانا روز-لاهتينن
كبيرة أعضاء حزب الأقلية
لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النواب

تعتبر حكومة الولايات المتحدة أن المملكة العربية السعودية شريك حيوي في مكافحة الإرهاب و في الارتقاء بأولويات أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية مثل تحقيق الأمن في العراق، والتقدّم بعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وضمان الاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد شهدت العلاقات الدبلوماسية القوية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتي تعود نشأتها إلى أكثر من 70 سنة خلت توتّرا بسبب هجمات القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي قام بتنفيذها إلى حدّ كبير مواطنون سعوديون وأدّت الى مقتل آلاف من المواطنين الأمريكيين. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تخوضان حوارا حول مجموعة من القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب يشمل مناقشات عالية المستوى وتعاونا على المستوى العملي.

وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (لجنة 9/11) عام 2002 لإعداد تقرير كامل عن الظروف التي أحاطت بهجمات 9/11 الإرهابية بما في ذلك الارتباطات المزعومة للمملكة العربية السعودية بهذه الهجمات[1]. وتوصّل تقرير لجنة9/11 لسنة 2004 إلى أنه ليس هناك أدلة على أن الحكومة السعودية قامت بتمويل القاعدة، إلا أن التقرير أشار الى ان الجماعات الإرهابية مثل القاعدة جمّعت أموالا من أفراد سعوديين ومنظمات خيرية سعودية توجد مقراتها الرئيسية في المملكة العربية السعودية. إلى جانب ذلك، ما زالت التقارير الإعلامية تتضمّن مزاعم بأن بعض الأفراد السعوديّين وبعض الهيئات الخيرية السعودية يدعمون الإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة. وفي العامين 2003 و 2004 تم القيام بسلسلة من الهجمات الإرهابية على المصالح السعودية والأمريكية في المملكة، مما دفع الحكومة السعودية إلى تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك استهداف مصادر التطرّف العنيف داخل البلاد.

في العام 2004 أوصت لجنة9/11 بأن تدعو الولايات المتحدة حكومة المملكة العربية السعودية علنا إلى إقامة علاقة تعاونية لمقاومة الإرهاب. وفي شهر أغسطس 2007 وقع الرئيس على قانون 2007 المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة

[1]. اللجنة الوطنية الخاصة بالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة هي هيئة مستقلة أنشأها الكونغرس وتمثّل الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

9/11 والذي يقضي بأن يقوم رئيس الولايات المتحدة بإعداد تقرير حول إستراتيجية طويلة المدى للعمل مع الحكومة السعودية يكون من أهدافها مكافحة الإرهاب من خلال إجراءات مثل الحيلولة دون تمويل الإرهابيين من قبل المؤسسات السعودية والمواطنين السعوديين[2]. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي القانون بأن يقدّم التقرير تقييما للتقدّم الذي حقّقته المملكة في هذه المجالات منذ عام 2001. كذلك وبطلب من الكونغرس قدّمنا في عام 2005 تقريرا حول المزاعم القائلة بأن هيئات سعودية خاصة وأفرادا سعوديين قاموا بتمويل أو بدعم التطرّف العنيف[3]. وأشرنا في تقريرنا الى أن خطر انتشار التطرف العنيف على المستوى العالمي آخذ في البروز ليس من مصادر سعودية فقط بل أيضا من مصادر في بلدان أخرى مثل إيران والكويت وسوريا وكذلك من جماعات محلّية داخل بعض البلدان. وفي عام 2005 قمنا أيضا بتقديم تقرير حول الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في مكافحة تمويل الإرهاب في الخارج شمل وضع معايير وتنظيم تدريبات ومساعدات فنّية في مجالات مثل التصدّي لحاملي النقدية ، وهو ما يشير إلى تحريك أموال عبر الحدود يقوم به المجرمون.[4]

ويقدّم هذا التقرير معلومات عن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب المزعومين منذ عام 2005، فأبلغنا بالخصوص عن (1) إستراتيجية الولايات المتحدة للتعاون مع المملكة ومساعدتها على مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، و (2) عن تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية لآراء الحكومة السعودية والتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة ومساعدتها.

ولمعالجة هذه الأهداف قمنا بمراجعة وتحليل الوثائق ذات الصلة بالإستراتيجية والتخطيط والتقييم المتعلقة بجهود الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وبمكافحة تمويل الإرهاب منذ عام 2005.

ومع أننا لم نقم بتقييم العناصر الرئيسية للإستراتيجية كما حددها ديوان المساءلة بالنسبة إلى الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب والمتعلقة بالمملكة العربية السعودية كما تنصّ على ذلك الخطط الإستراتيجية للبعثات، إلا اننا استعملنا أهداف الأداء الواردة في هذه الوثائق كمحكّات لتقييم التقدّم المُحرز في ضوئها. إلى جانب ذلك، حصلنا على وثائق من المسؤولين السعوديين تتعلق بنشاطاتهم لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله وقمنا بدراسة هذه الوثائق. كما قمنا بمناقشة الجهود الأمريكية السعودية في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب مع مسؤولين أمريكيين من وزارات الخارجية والمالية والأمن الداخلي والدفاع والعدل والطاقة ومجلس الأمن الوطني ومجموعة الدوائر الاستخباراتية، ومع مسؤولين سعوديين في سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة، ومع خبراء في الموضوع من مجموعة من المؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، سافرنا إلى الرياض وجدّة في المملكة العربية السعودية، حيث قمنا بزيارة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض – وهو برنامج إرشادي لإعادة تربية المتطرفين العنيفين. والتقينا مع مسؤولين أمريكيين من وزارات الخارجية والمالية والعدل والدفاع والأمن الوطني، ومسؤولين سعوديين من مؤسسة النقد العربي السعودي، ومن وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الإسلامية ومع ممثلين عن الندوة العالمية للشباب المسلم، وهي إحدى الهيئات

---

[2]. قانون عام 2007 المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة 9/11، 3 أغسطس 2007 (القانون العام رقم 110-53، القسم 2043).
[3]. ديوان المساءلة للولايات المتحدة، الشؤون الدولية: معلومات حول جهود الوكالات الحكومية الأمريكية في معالجة التطرّف الإسلامي، الديوان -05-852 (واشنطن دي سي: 16 سبتمبر 2005).
[4]. ديوان المساءلة للولايات المتحدة، تمويل الإرهاب: الحاجة إلى تخطيط أفضل لتنسيق جهود الولايات المتحدة لتقديم التدريب والمساعدة الفنية لغرض مقاومة الإرهاب في الخارج، الديوان-16-19 (واشنطن دي سي 24 أكتوبر 2005).

الخيرية السعودية. (أنظر الملحق 1 للاطّلاع على وصف كامل لنطاق ومنهجية تقريرنا.)

وقمنا بتنفيذ عملية الرقابة على الأداء هذه في الفترة ما بين يوليو 2008 وسبتمبر 2009، وفقا لمعايير الرقابة الحكومية المقبولة عموما. وتتطلب هذه المعايير أن نخطّط للعملية الرقابية وننفّذها للحصول على أدلّة كافية وملائمة لتوفير أساس معقول لنتائجنا واستنتاجاتنا بناء على أهدافنا الرقابية. ونعتقد أن أدلة الإثبات التي حصلنا عليها توفّر أساسا معقولا لنتائجنا واستنتاجاتنا بناء على أهدافنا الرقابية.

ونوصي في هذا التقرير بأن تأمر وزيرة الخارجية البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بأن تقرّ من جديد، بالتعاون مع الوكالات الحكومية الأمريكية المعنية، إجراءات الأداء المتعلقة بمنع تدفّق الدعم المالي المزعوم من خلال آليات مثل حاملي النقدية للإرهابيين والمتطرفين خارج المملكة العربية السعودية.

ولدى تعليقها على مسوّدة لهذا التقرير وافقت الخارجية الأمريكية على توصيتنا والتزمت بإعادة إقرار مؤشرات الأداء المتعلقة بتنفيذ السعودية لقوانين نقل النقد في مخططها الاستراتيجي للبعثة في المملكة العربية السعودية. وعبّرت وزارة الدفاع عن موافقتها على توصيتنا. كما تلقّينا ملاحظات فنّية من وزارات الدفاع والطاقة والخارجية والمالية ومن مجلس الأمن الوطني ومجتمع الاستخبارات. بالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع بروتوكولاتنا، قدّمنا نسخة من مسودّة التقرير للمسؤولين السعوديين الذين وصفوا التقرير بأنه يمثل مراجعة عادلة ومفصّلة للجهود الأمريكية والسعودية، وقدّموا ملاحظات فنّية قمنا بإدماجها حسب ما هو ملائم.

الخلفية

المملكة العربية السعودية

تُعرف المملكة العربية السعودية بأنها مكان نشأة الإسلام وموقع الحرمين الشريفين للإسلام الموجودين في مكّة [المكرّمة] والمدينة [المنوّرة]. (أنظر الشكل 1 للاطّلاع على خريطة المملكة العربية السعودية.) يقوم ملايين المسلمين من كافة أرجاء العالم بزيارة مكّة [المكرّمة] للقيام بالحجّ والعمرة.[5] وتمثّل الزكاة، شأنها شأن الحجّ، واحدا من أركان أو واجبات الإسلام الخمسة.[6] والزكاة التي هي شكل من أشكال ضريبة العشر او الإحسان تُدفع للمحتاجين، هي معدّل سنوي ثابت قيمته 2,5 من رأس مال المسلم القابل للتقدير. والزكاة هي مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم الإحسان في الفكر الغربي، وتعمل كشكل من الضريبة على الدخل، ومن المساعدة التربوية، والمساعدة الأجنبية.

[5] . الحجّ سنويّ وهو أحد أركان الإسلام الخمسة وواجب القيام به مرّة واحدة على الأقلّ في العمر بالنسبة لكل مسلم يقدر عليه بدنيا وماليا. وهناك حّج آخر إلى مكة [المكرّمة] يسمّى العمرة، ويمكن القيام بها، على عكس الحج، في أي وقت من السنة ولا تعتبر إجبارية.

[6] . الإسلام له خمسة أركان او فرائض يقوم بها كل المسلمين الممارسين، وهذه الواجبات هي: الشهادة (الإعلان عن الإيمان)، والصلاة (خمس مرّات في اليوم)، والزكاة (العطاء الخيري)، والصوم (الامتناع عن الأكل والشرب وغيرهما وهو سنوي)، والحّج (إلى مكّة [المكرّمة]) .

الشكل 1: خريطة المملكة العربية السعودية

Source: CIA world factbook, adapted by GAO.

عدد السكان: 000 000 29 (أ)
حصة الفرد من إجمالي الإنتاج الداخلي: $US21 000 (ب)

(أ) تقديرات 2009
(ب) تقديرات 2008

المصدر: كتاب الحقائق لوكالة الاستخبارات المركزية، بتكييف من ديوان المساءلة الحكومية

الإسلام هو مصدر للشرعية السياسية والإرشاد بالنسبة إلى الحكومة السعودية، ويتم حكم البلاد على اساس القانون الإسلامي أي الشريعة. وبالرجوع حتى إلى منتصف القرن الثامن عشر تحالف مؤسس العائلة الحاكمة، محمد ابن سعود، مع المفكّر المحافظ محمد بن عبد الوهاب، حيث تشكّل تعاليم عبد الوهاب التي تدعو إلى التفسير المتشدّد للإسلام أساس الإسلام الذي تمارسه غالبية المواطنين في المملكة.[7]

الحكومة السعودية هي نظام ملكي يرأسها ملك المملكة العربية السعودية الذي يشغل أيضا منصب رئيس الوزراء ويحمل لقب خادم الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. والملك الحالي هو الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وينتظر من الملك أن يحافظ على إجماع العناصر الهامة في المجتمع السعودي، مثل العائلة الملكية السعودية والقيادات الدينية. وتتكوّن العائلة الملكية السعودية من آلاف الأعضاء يرأس بعضهم وزارات في الحكومة.

في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، بدأت المملكة العربية السعودية إنتاج النفط على نطاق واسع، وبحلول السبعينات أدّى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع سريع في دخل الفرد السعودي، مما جعله يضاهي الدخل الفردي في الدول المتقدّمة خلال الفترة ذاتها.[8] وقد أدّى هذا الازدهار جزئيا، مضافا إلى التزام الدين الإسلامي تجاه الزكاة، إلى إرساء منظمات خيرية مقرّاتها الرئيسية في المملكة العربية السعودية، وتُعرف هذه الهيئات بأنها منظمات خيرية متعددة الأطراف. وقد أُحدثت هذه المنظمات، ومنها رابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي ، خلال الستينات والسبعينات [من القرن الماضي] بأمر ملكيّ سعوديّ لنشر الإسلام وتوفير المساعدات الإنسانية في كافة أنحاء العالم، وتلقّت أموالا من الحكومة السعودية ومن المواطنين السعوديين.

[7]. دعا محمد بن عبد الوهاب إلى العودة إلى أسس الإسلام كما تجسّدت في القرآن الكريم، الكتاب المقدّس للإسلام، وفي حياة الرسول محمّد [صلى الله عليه وسلم].

[8]. على العكس من ذلك، فإن إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد السعودي في الفترة ما بين 1980 و 1992، حسب تقرير للبنك الدولي، انخفض بمعدّل 3.3 بالمائة سنويا.

العلاقات الأمريكية السعودية

تندرج العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ضمن سياق تاريخي طويل، فمنذ قيام الدولة السعودية الحديثة عام 1932، وطيلة فترة الحرب الباردة، قامت حكومتا الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بتطوير علاقة مبنية على المصالح المشتركة، بما في ذلك إنتاج الطاقة ومقاومة الشيوعية.[9] على سبيل المثال، فقد أصبحت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة داعمين كبيرين لكفاح المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفييتي عام 1979.[10] إلا أن السياسات الخارجية للولايات المتحدة بخصوص الشرق الأوسط، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وضعت العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على المحكّ أحيانا وغذّت شعورا معاديا متزايدا تجاه الولايات المتحدة لدى بعض فئات المجتمع السعودي وكذلك في العديد من البلدان العربية ذات الأغلبية السكانية المسلمة. (أنظر الشكل 2 لمزيد من المعلومات حول التطوّر التاريخي للعلاقات الأمريكية السعودية.) وكما ذكرنا سابقا،[11] فإن هذه النظرة السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية، إلى جانب عوامل أخرى، مثل الركود الاقتصادي ووجود نسبة سكانية عالية من الشباب مقابل نسبة الكبار،[12] وحكومات تتّصف بالقمع والفساد في بعض أقطار الشرق الأوسط، ساهمت كلها في انتشار إيديولوجيا متطرّفة، على مستوى عالمي، تدعم مشاعر الحقد والتعصّب والعنف التي تهدّد المصالح الأمنية الأمريكية.

[9]. لمزيد من المعلومات حول العلاقات الأمريكية السعودية أنظر أيضا: مصلحة البحوث التابعة للكونغرس: خلفية المملكة العربية السعودية وعلاقتها مع الولايات المتحدة، 13 أغسطس 2009. [باللغة الإنجليزية]

[10]. انضمّ مسلمون من أقطار عديدة، بما فيها المملكة العربية السعودية، إلى المجاهدين الأفغان تعبيرا عن تضامنهم الديني ولمقاومة الشيوعيّة أيضا.

[11]. ديوان المساءلة الحكومية-05-852.

[12]. أفادنا المسؤولون السعوديون وخبراء الإرهاب بأن الأشخاص المنجذبين إلى الإرهاب هم عادة من الشباب.

الشكل 2: الجدول الزمني التفاعلي لأهمّ الأحداث في العلاقات الأمريكية السعودية 2004-1750

1750	1900 –1920	1930	1940	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010
منتصف القرن الـ 18 تحالف بين محمد بن سعود وقائد مسلم محافظ	**1902-1926** توسّع سلطة ونفوذ السعودية	**1932** نشأة المملكة العربية السعودية الحديثة	**1940ات** المملكة تبدأ في إنتاج النفط على نطاق واسع	**1950ات** المملكة تتحالف مع الولايات المتحدة لمقاومة الشيوعية	**1960ات** تأسيس أوّل منظمة خيرية متعددة الأطراف في المملكة العربية السعودية	**1970ات** إنتاج النفط يخلق ثروة كبيرة في المملكة العربية السعودية	**1980ات** المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تساعدان المجاهدين ضد السوفييت في أفغانستان	**1991** الولايات المتحدة تحدث منشآت عسكرية في المملكة	**2000** • انطلاق الانتفاضة الفلسطينية يحدث توتّرا في العلاقات الأمريكية السعودية • هجوم على الـ يو إس إس كول
		1933 إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة والولايات المتحدة	**1945** العاهل السعودي يلتقي بالرئيس الأمريكي	**1953** أول بعثة تدريبية عسكرية تنظّم بموجب شروط الاتفاقية حول الدفاع المتبادل			**1979** إنشاء إيران كدولة إسلامية	**1993** تفجيرات المركز التجاري العالمي تخلف 6 قتلى	**2001** • القاعدة تهاجم الولايات المتحدة • المملكة العربية السعودية تدين هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة • الولايات المتحدة وقوات التحالف تهاجم الطالبان والقاعدة في أفغانستان
			1948 إنشاء دولة إسرائيل					**1994** • الحكومة السعودية تجرّد أسامة بن لادن من جنسيته السعودية • إيقاف إسلاميين في المملكة العربية السعودية **1995** هجمات إرهابية في المملكة العربية السعودية تؤدّي الى مقتل 5 أمريكيين **1996** تفجيرات في المملكة تؤدّي إلى مقتل 19 أمريكيا **1997** المملكة تعترف بنظام الطالبان في أفغانستان **1999** مجلس الأمن الأممي يصادق على القرار 1267	**2003** • الولايات المتحدة تبدأ عمليات حربية في العراق أحداث إرهابية هامة في المملكة العربية السعودية **2003 الى الحاضر** المقاومة العراقية تهاجم المقاتلين الأجانب بمن فيهم السعوديين **2004** تزايد الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية والحكومة السعودية تردّ الفعل

المصدر: ديوان المساءلة الحكومية

حسب الحكومة الأمريكية والخبراء الأمريكيين فإن بعض الأفراد السعوديين وبعض الهيئات الخيرية السعودية قدّموا، عن علم أو عن غير علم، مساعدة مالية للإرهاب والتطرّف العنيف. على سبيل المثال، وحسب ما ورد في تقرير للجنة 9/11 فإن بعض الهيئات الخيرية، كمؤسسة الحرمين الإسلامية التي اتّخذت من السعودية مقرا لها، كانت قد استُغلّت من قبل متطرّفين كأداة لتحقيق هدفهم المتمثل في القيام بأعمال عنف ضدّ غير المسلمين. وقد ربطت تقارير للحكومة الأمريكية وأخرى لخبراء بعض الهبات السعودية بنشر التعصّب الديني على المستوى العالمي وبتوفير الدعم للأنشطة الإرهابية. على سبيل المثال فإن لأسامة بن لادن والقاعدة جذورا سعودية وأنهما قاما بتجميع ملايين الدولارات مستعملين في ذلك مؤسسات خيرية شرعية ومنظمات غير حكومية ومساجد، إلى جانب مؤسسات تجارية كالبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لتساعدهم في الحصول على الأموال وتحريكها. إلا أن الخبراء يتفقون على أنه من الصعب ، في نهاية الأمر، تحديد مدى وعي المانحين بالطريقة التي يتمّ بها التصرّف في الأموال التي يقدّمونها.[13]

جهود الحكومة السعودية لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، 2003-2005

رغم أن الحكومة السعودية اتخذت إجراءات لمكافحة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر، فإن هجمات القاعدة على المواطنين السعوديين والأمريكيين في المملكة في عامي 2003 و 2004 شكّلت نقطة تحوّل بالنسبة الى الجهود التي تبذلها المملكة لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، حيث أصبحت الحكومة السعودية تنظر إلى القاعدة على أنها تمثل تهديدا للنظام السعودي. وأعلنت الحكومة السعودية أنها اتخذت عددا من الإجراءات في الفترة ما بين عامي 2003 و 2005 لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب داخل المملكة، البعض منها بمساعدة الولايات المتحدة، مثل الزيادة في حجم قوات الأمن السعودية وتدريبها ومهنيّتها، كما تعاونت الحكومتان السعودية والأمريكية على إدراج عدّة فروع لمؤسسة الحرمين الخيرية على قائمة الجهات المموّلة للإرهاب، وذلك في ضوء القرار 1267 لمجلس الأمن الأممي.[14] (أنظر الملحق 3 بالنسبة إلى الوكالات الحكومية السعودية الرئيسية المشاركة في مكافحة الإرهاب وفي مكافحة تمويل الإرهاب داخل المملكة.)

المساعدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب

منذ عام 2005 قامت عدّة وكالات حكومية أمريكية بتنظيم دورات تدريبية وبتوفير المساعدة الفنّية لتحسين قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب وتمويله. وشملت هذه الجهود، من ضمن ما شملت، تعزيز قدرة الوزارات السعودية على إجراء التحقيقات وعلى تقييم أمن المنشآت النفطية السعودية. وشملت الوكالات الحكومية الأمريكية المشاركة في هذه الجهود وزارات الدفاع والطاقة والأمن الوطني والخارجية والمالية وكذلك المجتمع الاستخباراتي.[15] (أنظر الملحق 4 لمعرفة الوكالات الحكومية الأمريكية التي قدّمت التدريب والمساعدة الفنية للمملكة من أجل مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب.)

---

[13]. لمزيد من المعلومات حول قضايا تمويل الإرهاب ذات الصلة بالمملكة، انظر مصلحة البحوث التابعة للكونغرس: المملكة العربية السعودية: قضايا تمويل الإرهاب، 11 يونيو 2008. [باللغة الإنجليزية]

[14]. أدّى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1267 (15 أكتوبر 1999) إلى تشكيل لجنة قامت بإعداد قائمة تدرج عليها أسماء أفراد وهيئات لها ارتباط بالقاعدة وبأسامة بن لادن و/أو بالطالبان.

[15]. نركز في هذا التقرير على الجهود التي بذلتها الحكومية الأمريكية للتعاون مع المملكة في الفترة ما بين 2005 و 2009. وقد سبق أن قدّم ديوان المساءلة تقريرا عن المساعدة التي قدّمتها الوكالات الحكومية الأمريكية للمملكة عام 2005.

متطلبات تقارير الهيئة التشريعية

سنّ الكونغرس عدّة قوانين تقضي بأن تقوم الوكالات الحكومية الأمريكية بإعداد تقارير حول القضايا المتعلقة بالإرهاب وبتمويل الإرهاب، بما فيها القضايا المتعلقة بتعاون الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية. (أنظر الجدول 1 بالنسبة لقوانين مختارة ومقتضياتها.)

الجدول 1: تشريعات مختارة والتزامات الإبلاغ المرتبطة بها حول مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، بما فيها الجهود المتعلقة بالمملكة العربية السعودية

التشريع	**التزامات** التقارير	الوكالة الرئيسية	جواب الوكالة
قانون المساعدات الأجنبية لعام 1961 القسم 489 وتعديله (كونغرس الولايات المتحدة 22، القسم 2291)	تقرير حول مدى "تحقيق كل قطر او هيئة تلقى مساعدة في إطار الفصل 8 من الجزء 1 من قانون المساعدات الأجنبية خلال السنتين الماليتين	الخارجية	القسم المتعلق بغسل الأموال والجرائم المالية من تقرير وزارة الخارجية السنوي حول الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات الذي يتضمن التقرير
	بالإضافة الى ذلك، فوّض الكونغرس للتقرير مهمة تحديد البلدان الرئيسية التي تقوم بغسل الأموال (قانون المساعدات الخارجية، القسم 489 أ3ج والنتائج المتعلقة بإصدار قوانين وتنظيمات تمنع غسل الأموال الناجمة عن المخدرات (قانون المساعدات الخارجية القسم 489 أ7ج		وتقرير 2009 حول هذا الموضوع هو التقرير الـ 26 من نوعه.
قانون 2004 المتعلق باصلاح نظام الاستخبارات ومنع الإرهاب (القانون العام 108-458، القسم7120 (2)	وصف لإستراتيجية الولايات المتحدة لتوسيع التعاون مع حكومة المملكة في المواضيع ذات الاهتمام والأهمية المتبادلة، بما في ذلك التعاون الأمني الاستخباراتي بين الولايات المتحدة والمملكة في مقاومة التطرّف	الخارجية	*التقارير القطرية حول الإرهاب*. بدءا من عام 2004 عوّض هذا التقرير السنوي التقرير الذي كان يصدر في السابق تحت عنوان *أنماط الإرهاب العالمي*
تنفيذ توصيات قانون (2007) المتعلق بلجنة 9/11 (القانون العام 110-53) القسم 2043ج	وصف لمرّة واحدة لإستراتيجية الولايات المتحدة طويلة المدى لإشراك المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتوفير تقييم للتقدّم الحاصل في هذا المجال منذ عام 2001	الخارجية	إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المملكة العربية السعودية

المصدر: ديوان المساءلة

(أ) أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن توفير ما يقارب 000 400 دولار أمريكي كتمويل للمساعدة الخارجية (000 300 دولار في السنة المالية 2007 و 000 99 دولار في السنة المالية 2008) عبر حسابها المتعلق بمنع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام وغيرها من البرامج.

تتمثل إستراتيجية الحكومة الأمريكية في خلق تحالف ضد الإرهاب مع المملكة العربية السعودية، لكن تم حذف بعض الأهداف المتعلقة بقياس التقدّم نحو تحقيق هذا الهدف

في شهر يناير 2008 واستجابة لقانون 2007 المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة 9/11، رفعت وزارة الخارجية للكونغرس تقريرا حول الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها في مجالات تضمّ مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب.[16] وتتطابق الغايات والأهداف الواردة في وثيقة يناير 2008 مع خطط التعاون مع المملكة العربية السعودية الواردة في الخطط الإستراتيجية لبعثة وزارة الخارجية (State's Mission Strategic Plans) في المملكة، بالنسبة الى السنوات المالية 2006 الى 2009. ولقياس التقدّم الذي تم إحرازه لتحقيق بناء تحالف نشيط ضد الإرهاب، تضمّنت الخطة الإستراتيجية للبعثة عددا من أهداف الأداء، إلا أنه تم حذف بعض من الأهداف المتعلقة بمكافحة الإرهاب رغم مواصلة الوكالات الحكومية الأمريكية معالجتها لهذه القضية بالتعاون مع الحكومة السعودية.

تتمثل إستراتيجية الحكومة الأمريكية في إنشاء تحالف نشيط مع المملكة العربية السعودية ضد الإرهاب

إثر الهجمات الإرهابية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، أعلنت البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية أنها تقوم بتوسيع جهودها الحالية للتعاون مع حكومة المملكة لمكافحة الإرهاب. وتتضمّن الخطط الإستراتيجية للبعثات التابعة لوزارة الخارجية (والتي كانت تسمّى في السابق خطط أداء البعثات)، بالنسبة الى السنوات المالية 2006 الى 2009 تتضمّن أهدافا تتعلق بتوسيع قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب ومنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين.

وحسب وثائق وزارة الخارجية الأمريكية فإن الخطة الإستراتيجية للبعثات تُطوّر كل سنة من قبل البعثات الخارجية وذلك لتسهيل التخطيط الدبلوماسي والتعاوني وتوفير خطة إستراتيجية لتحديد أهداف السياسة الأمريكية على المستوى القطري وتحديد الموارد وأهداف الأداء. وتفيد وزارة الخارجية ان مكاتبها في واشنطن تستند إلى الخطط الإستراتيجية للبعثات لقياس فعالية السياسات والبرامج ميدانيا ولصياغة طلبات الموارد.

في شهر يناير 2008، رفعت وزارة الخارجية إلى الكونغرس تقريرا عن إستراتيجية الولايات المتحدة للتعاون مع المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب، وذلك عملا بقانون 2007 المتعلق بلجنة توصيات 9/11.[17] وحسب هذه الوثيقة، فإن الهدف المتمثل في تقوية شراكة الحكومة الأمريكية مع المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب ينبغي أن يتحقق من خلال التعاون الثنائي لتعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين ومنع الدعم المالي من الوصول إلى المتطرفين.[18] وتتطابق الغايات والأهداف الواردة في وثيقة يناير 2008 مع خطط التعاون مع المملكة العربية السعودية الواردة في الخطة الإستراتيجية للبعثة في المملكة. وحسب المسؤولين في وزارة الخارجية فإن وزارة الدفاع ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية[19] وافقا على وثيقة 2008. إضافة الى ذلك، أشار المسؤولون الذين التقينا معهم من وكالات حكومية مختلفة – بما فيها وزارات المالية والعدل والأمن الداخلي – الى أنهم يشاركون بشكل نشيط في المناقشات الإستراتيجية التي تجري بين هذه الوكالات حول التعاون مع المملكة العربية السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب.

وحسب المسؤولين السعوديين فإن الحكومة السعودية تتفق مع الولايات المتحدة بخصوص الأهداف المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة، الى جانب ذلك،

[16]. وزارة الخارجية الأمريكية. الخطة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، تقرير بموجب القسم 2043(ج) من القانون المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة 9/11. القانون العام 110-53، بتاريخ 30 يناير 2008، ص 1. [باللغة الإنجليزية]

[17]. القانون العام رقم 110-53 القسم 2043(ج).

[18]. في هذا التقرير لم نقم بمراجعة جوانب أخرى من الإستراتيجية، مثل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة التي تمت في المملكة العربية السعودية، وجهود الولايات المتحدة المتعلقة بنظام رصد التأشيرات الامريكية في المملكة العربية السعودية. لمزيد المعلومات حول معالجة التأشيرات في المملكة العربية السعودية أنظر: ديوان المساءلة: الأمن الحدودي: تقوية معالجة التأشيرات من شأنها أن تستفيد من التحسينات في التوظيف و تبادل المعلومات. ديوان المساءلة 05-859 (واشنطن دي سي، 13 سبتمبر 2005.) [باللغة الإنجليزية]

[19]. يضطلع مدير الاستخبارات الوطنية برئاسة مجتمع الاستخبارات ويعمل كمستشار رئيسي لرئيس [الولايات المتحدة] ومجلس الأمن الوطني ومجلس الأمن الداخلي في ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالأمن الوطني.

فإن المسؤولين السعوديين أخبرونا أن هناك، بشكل عام، تعاونا قويا بين الوكالات الحكومية الأمريكية والوكالات الحكومية السعودية، مبرزين مجالات مثل تبادل المعلومات وتدريب قوات الأمن. لكن المسؤولين السعوديين أشاروا الى وجود بعض القلق في ما يتعلّق بتنفيذ الولايات المتحدة لبعض الجهود المبذولة لمكافحة تمويل الإرهاب. على سبيل المثال، فقد عبّر المسؤولون السعوديون عن قلقهم إزاء إدراج بعض الأفراد الهيئات على قائمة الجهات الراعية للإرهاب، مقترحين خاصة أن ذلك قد يكون انتهاكا لحق المعنيين في تطبيق عادل للقانون. الى جانب ذلك، أشار المسؤولون السعوديون الى ان هناك قلقا إزاء تصريحات سابقة لمسؤولين كبار في وزارة المالية، مثل تلك التي صدرت عنهم في شهر أبريل 2008 بأن أفرادا مقيمين بالمملكة العربية السعودية يأتون في مقدّمة المصادر المموّلة للقاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية. لكن، حسب المسؤولين السعوديين فمنذ أن عيّنت وزارة المالية ملحقا بالإنابة في الرياض في ديسمبر 2008، شهد تبادل المعلومات ازديادا كبيرا فيما انخفضت القضايا مصدر القلق.

بالإضافة الى ذلك، قامت الحكومة السعودية بتطوير إستراتيجية خاصة بها لمكافحة الإرهاب وصفها المسؤولون السعوديون بأنها تركز على ثلاثة مجالات او أعمدة هي: "الإنسان والمال والعقلية." يركز عماد "الإنسان" لهذه الإستراتيجية على إيقاف الإرهابيين او قتلهم، أما عماد "المال" لهذه الإستراتيجية فيركز على الإجراءات التي ينبغي اتّخاذها لمكافحة تمويل الإرهاب، مثل تشديد أنظمة الرقابة على المعاملات المالية التي يقوم بها حاملو النقدية إلى جانب فرض قيود على الهيئات الخيرية التي يوجد مقرّها في المملكة العربية السعودية. وأخيرا عماد "العقلية" الذي يركز على منع التطرّف بمقاومة الإيديولوجيات التي تستعمل لتجنيد الإرهابيين المحتملين وتلقينهم تلك الإيديولوجيات. وأكد المسؤولون السعوديون أن عماد "العقلية" هو الجانب الأكثر صعوبة في إستراتيجية مكافحة الإرهاب وسوف يبقى كذلك لأمد طويل، إلا ان المسؤولين السعوديين أخبرونا بأن الحكومة السعودية ملتزمة بمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة من خلال برامج مثل حملات الإعلام العامة وبرامج إعادة تأهيل الإرهابيين.

وضعت البعثة الأمريكية أهدافا لقياس فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله؛ وتم حذف بعض من أهداف الأداء المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب

تتضمّن الخطة الإستراتيجية للبعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية غايات ومؤشرات وأهداف أداء بالنسبة الى الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في المملكة. ومع أن الخطة وثيقة تابعة لوزارة الخارجية إلا أن مسؤولين من وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدل والمالية أخبرونا أنّهم كانوا على علم بأجزاء منها ذات صلة بهم. وحسب الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2009 والمتعلقة بالعربية السعودية فإن الهدف الأمريكي ذي الأولوية القصوى هو تقوية تحالف الولايات المتحدة مع السعودية ضدّ الإرهاب. ويقاس أداء هذا الهدف بالمؤشّر " فعالية المملكة العربية السعودية بخصوص الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأنشطة تمويل الإرهاب." ولبناء تحالف نشيط ضد الإرهاب مع حكومة المملكة، تركز البعثة الأمريكية للمملكة على الأهداف المتعلقة بـ: (أ) تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب، و(ب) منع الدعم المالي من الوصول إلى المتطرفين. ولقياس التقدّم نحو بناء تحالف نشيط ضد الإرهاب، تتضمّن الخطة الإستراتيجية عددا من الأهداف التي ينبغي تحقيقها (أهداف الأداء) بالنسبة الى كل سنة مالية. (أنظر الشكل 3 للاطّلاع على الغايات والأهداف بالنسبة إلى السنوات المالية 2006 إلى 2009.)

الشكل 3: غاية وأهداف الأداء للخطة الإستراتيجية للبعثة بالنسبة الى المملكة العربية السعودية، السنوات المالية 2006 الى 2009

الغاية	الأهاف			
	هدف السنة المالية 2006	هدف السنة المالية 2007	هدف السنة المالية 2008	هدف السنة المالية 2009
بناء ائتلاف نشيط ضد الإرهاب	**الهدف: تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب**			
	• توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية • السلطات السعودية توقف الإرهابيين المشتبه فيهم أكثر المطلوبين للعدالة • مجموعة عمل في الحوار الاستراتيجي تحسّن التعاون	• توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية • السلطات السعودية تواصل نشر قائمة أكثر المطلوبين للعدالة • تعاون أمريكي سعودي في حماية البنية التحتية الحيوية	• وضع حدّ للضربات الإرهابية الناجحة في المملكة • تعاون أمريكي سعودي في حماية البنية التحتية الحيوية • قادة الرأي السعوديون يدينون الإرهاب	• وضع حدّ للضربات الإرهابية الناجحة في المملكة • ازدياد تبادل البيانات المتعلقة بتطبيق القوانين غير الاستخباراتية وغيرها من المعلومات • بداية محاكمة 250 على الأقل ممّن يشتبه في أنهم إرهابيون، ونهاية محاكمة 50 • تدريب أمريكي لأمن البنية التحتية • تعاون حكومي سعودي يمني للقبض على المتطرّفين وإعادتهم الى أوطانهم
	الهدف: منع الدعم المالي من الوصول الى المتطرّفين			
	• وحدة الاستخبارات المالية السعودية تتبادل المعلومات مع نظيراتها الإقليمية • الحكومة السعودية أحد متبنّي إدراج فرد او منظّمة على الأقل على قائمة الراعين للإرهاب عملا بقرار مجلس الأمن الأممي رقم 1267 المتعلق بالقاعدة وطالبان، وتعطي تفاصيل الأصول المحجوزة، وتحاكم ذلك الفرد او تلك المجموعة • اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية تبدأ عملياتها • تنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية	• الولايات المتحدة توفّر تدريبا لوحدة الاستخبارات المالية السعودية • الحكومة السعودية تقوم بتنفيذ إجراءات بموجب القرار الأممي 1267 مثل توفير محاسبة مفصّلة للأصول المحجوزة من الجهة المُدرجة، وتتّخذ إجراءات قانونية ضد الأفراد أو الجماعات التي تدعم الإرهاب • اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية تبدأ عملياتها • تنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية	• تدريب أمريكي إضافي لوحدة الاستخبارات المالية السعودية • الحكومة السعودية تقوم بتنفيذ إجراءات بموجب القرار الأممي 1267 مثل توفير محاسبة مفصّلة للأصول المحجوزة من الجهة المُدرجة، وتتّخذ إجراءات قانونية ضد الأفراد أو الجماعات التي تدعم الإرهاب • اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية تبدأ عملياتها	• وحدة الاستخبارات المالية السعودية تنضمّ الى مجموعة أغمونت (الهيئة الدولية لوحدات الاستخبارات المالية)، وتتبادل البيانات مع الجهات الأمنية، وتتلقى تقارير من الجمارك • الحكومة السعودية تقوم بتنفيذ إجراءات بموجب القرار الأممي 1267 مثل توفير محاسبة مفصّلة للأصول المجمّدة وتعيق سفر الأطراف المُدرجة وتتّخذ إجراءات قانونية ضد الأفراد أو الجماعات التي تدعم الإرهاب

المصدر: ملخّص ديوان المساءلة لمعلومات الوكالات الحكومية الأمريكية

تُصدر البعثة الأمريكية في المملكة سنويا خطّة إستراتيجية محدثة يمكن ان تتضمّن أهداف أداء معدّلة تتعلق ببناء تحالف نشيط مع المملكة العربية السعودية ضد الإرهاب، وأفادنا المسؤولون في الخارجية الأمريكية بأن أهداف أداء الخطة الإستراتيجية تُراجع دوريا للتأكّد من أن أهداف كل سنة مالية تتناسب على أكمل وجه مع تقييم التقدّم المُحرز نحو تحقيق الجهود الأمريكية السعودية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب. وبشكل خاص وبالنسبة الى السنوات المالية 2006 الى 2009، فقد تم إضافة او حذف او تحديث بعض أهداف الأداء بما يعكس تغيّر الأوضاع في المملكة. على سبيل المثال، فقد تم إضافة أهداف أداء بالنسبة الى السنة المالية 2009 لم تكن موجودة في السنوات السابقة، بما فيها تعزيز التعاون السعودي اليمني وإجراء محاكمات للمشتبه في كونهم إرهابيين. الى جانب ذلك، فقد تم حذف هدف الأداء للسنة المالية 2008 المتعلق بالإدانة العلنية للإرهاب من قبل الحكومة السعودية ورجال الدين في السنة المالية 2009، وذلك، حسب المسؤولين في الخارجية، بسبب تحقق الهدف.

إلا ان بعض الأهداف المتعلقة بمنع الدعم المالي عن المتطرفين قد تم حذفها من الخطة الإستراتيجية للبعثة، رغم إعلان الوكالات الحكومية الأمريكية ان الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضايا هي جهود مهمّة ومستمرّة. وبشكل خاص، فإن هدفا للأداء يتعلق بإحداث لجنة سعودية للمنظمات الخيرية كان موجودا في الخطة الإستراتيجية من السنة المالية 2006 وحتى السنة المالية 2008، إلا انه تم حذف هذا الهدف بالنسبة الى السنة المالية 2009. وحسب المسؤولين في الخارجية الأمريكية فإن هدف الأداء المتعلق بلجنة الهيئات الخيرية قد حذف لأن الخارجية قررت ان استراتيجيات أخرى لتنظيم الهيئات الخيرية في المملكة العربية السعودية قد تكون أكثر فاعلية من اللجنة. كذلك، فإن هدفا يتعلق بتنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية كان جزءا من الخطة الإستراتيجية للسنتين الماليتين 2006 و 2007، إلا انه حذف من السنتين الماليتين 2008 و 2009. وحسب وزارة الخارجية فإن هدف الأداء الخاص بالقوانين المتعلقة بحاملي النقدية قد أسقط لأن الحكومة السعودية أحرزت تقدّما في إرساء وتطبيق هذه القوانين. إلا ان مسؤولين في وزارة الأمن الداخلي – التي لها الأسبقية في معالجة قضايا مثل تلك المتعلقة بحاملي النقدية -- يرون انه لم تقع استشارتهم بخصوص قرار حذف الهدف المتعلق بحاملي النقدية وقالوا انه ينبغي إقرار هذا الهدف من جديد ضمن الخطة الإستراتيجية للبعثة. ونتيجة لذلك فإن هذه الخطة تفتقد الى أهداف يمكن للوكالات الحكومية الأمريكية ان تتابع وتقيّم في ضوئها الأداء في بعض المجالات ذات الاهتمام بالنسبة الى الولايات المتحدة والمتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب. وحسب مسؤولين في وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين فإنه على الرغم من أن أهدافا تتعلق بهذه النشاطات قد حذفت من الخطة الإستراتيجية للبعثة، إلا ان تنفيذ قوانين منع تمويل الإرهاب ما زال يمثل أهدافا أمريكية هامة، تقوم الوكالات الحكومية الأمريكية بمواصلتها من خلال نشاطات دبلوماسية وتدريبية.

أفادت الوكالات الأمريكية والمسؤولون السعوديون بأن تقدّما قد تحقق في مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية، لكن التحدّيات ما تزال قائمة خصوصا في مجال التمويل المزعوم للإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة.

أفادت الوكالات الحكومية الأمريكية والمسؤولون السعوديون بأن تقدّما قد تحقق في مكافحة الإرهاب وتمويله داخل العربية السعودية، لكنهم أشاروا الى وجود تحدّيات خصوصا تلك التي تتعلق بمنع تدفق الدعم المالي المزعوم للمتطرّفين خارج المملكة. وفي شهر أبريل 2009 قامت السفارة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بتقييم التقدّم الحاصل نحو تحقيق هدفها المتعلق بإنشاء تحالف نشيط مع المملكة العربية السعودية ضد الإرهاب ووصفت هذا التقدّم بأنه يتم "كما هو مقرّر"[20] وفي ما يتعلق بالجهود المبذولة لمقاومة الإرهاب، أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن هناك تقدّما في تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين وأن هذه الجهود، في تقييمهم، عطّلت شبكة الإرهاب للقاعدة داخل المملكة العربية السعودية. وفي الوقت الذي يشيرون فيه الى حصول تقدّم لاحظ المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن جار المملكة، اليمن، بدأ يبرز كقاعدة يمكن لجماعات القاعدة أن تطلق منها هجمات على المصالح الأمريكية والسعودية. وفي ما يتعلق بمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أيضا بأن هناك تقدّما، مشيرين، ضمن ما أشاروا اليه من أمثلة، الى تنفيذ الحكومة السعودية للقوانين المتعلقة بحاملي النقدية، وحظر تحويل الأموال الخيرية الى خارج المملكة من دون موافقة الحكومة، وإيقاف ومحاكمة الأشخاص الذين يوفّرون الدعم الإيديولوجي او المالي للإرهاب. ورغم هذه النجاحات فإن المسؤولين الأمريكيين ما زالوا قلقين من قدرة الأفراد السعوديون الهيئات الخيرية السعودية متعدّدة الأطراف ، الى جانب أفراد آخرين ممن يزورون المملكة على دعم[21] الإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة. الى جانب ذلك، فقد أشار كلّ من المسؤولين الأمريكيين والمسؤولين السعوديين الى محدودية قدرات المملكة على تطبيق القوانين والى استعمال الإرهابيين لحاملي النقدية كتحدّيين للجهود التي تبذلها المملكة من أجل منع الدعم المالي عن المتطرّفين.

[20]. وقر لنا المسؤولون الأمريكيون تقييمهم لما حصل من تقدّم في تحقيق أهداف الأداء بالنسبة للسنوات المالية 2006 الى 2008. ونظرا الى أن أنشطة السنة المالية 2009 ما زالت بصدد التنفيذ وقت إعداد هذا التقرير فقد مدّنا المسؤولون الأمريكيون بتقييمهم للتقدّم الحاصل حتى شهر أغسطس 2009.

[21]. لأهداف هذا التقرير، فإن المقصود بـ"الدعم" هو المساعدة المالية او غير المالية التي يمكن أن تشمل أفرادا مثل أولائك الذين يذهبون الى الخارج كمقاومين أجانب، والمساعدة المادّية كالأسلحة. وللاطّلاع على وصف أكثر تفصيلا لمفهوم "الدعم"، أنظر كونغرس الولايات المتحدة 18، 2339أ(ب).

أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون بأن هناك تقدّما في مكافحة الإرهابيين في المملكة العربية السعودية

أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون بأن هناك تقدّما في تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين، ويرون أن الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية قد عطّلت الشبكة الإرهابية للقاعدة داخل المملكة. وتتضمّن الخطة الإستراتيجية للبعثة التابعة للسفارة الأمريكية بالنسبة الى السنة المالية 2008 ثلاثة أهداف أداء تتعلق بتعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الجماعات الإرهابية. وتتعلق هذه الأهداف خاصة بـ (1) منع حصول ضربات إرهابية ناجحة في العربية السعودية، (2) تحسين التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال حماية البنية التحتية الحيوية، و (3) إدانة النشاطات الإرهابية بشكل علني من قبل الحكومة السعودية ورجال الدين السعوديين. وأفاد المسؤولون الأمريكيون بأن تقدّما قد حصل في تحقيق أهداف الأداء هذه في السنة المالية 2008، الى جانب إنجاز الأهداف ذات العلاقة بالنسبة الى السنتين الماليتين 2006 و 2007. وفي الوقت الذي يشيرون فيه الى هذا التقدّم لاحظ المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن اليمن، جار المملكة، بدأ يبرز كقاعدة يمكن لإرهابيي القاعدة أن يطلقوا منها هجمات يمكن ان تشكل تحدّيا للتقدّم الحاصل في مكافحة الجماعات الإرهابية في المملكة العربية السعودية (للاطّلاع على ملخّص للتقدّم المعلن عنه بخصوص أهداف أداء الخطة الإستراتيجية للبعثة، أنظر الشكل 4.)

الشكل 4: تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم الحاصل بتاريخ أغسطس 2009 في تحقيق أهداف الأداء للخطة الإستراتيجية للبعثة والمتعلقة بمكافحة الإرهاب، السنوات المالية 2006-2008

هدف السنة المالية 2006	هدف السنة المالية 2007	هدف السنة المالية 2008	وضع الأنشطة المتعلقة بالأهداف	تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم بشكل عام
• توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية •	• توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية	• عدم وجود ضربات إرهابية ناجحة في المملكة العربية السعودية	• عدم وجود ضربات إرهابية ناجحة في المملكة العربية السعودية منذ عام 2007 • الحكومة السعودية تشارك في تدريب أمريكي حول إدارة الحالات وحماية البنية التحتية • الحكومة السعودية تنشر ثلاث قائمات بأكثر المطلوبين للعدالة	المسؤولون الأمريكيون يعلنون عن تقدّم في تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين، ويقدّرون أن هذه الجهود أوقعت فوضى في الشبكة الإرهابية للقاعدة داخل المملكة العربية السعودية. ما زال هناك قلق من ان اليمن، جار المملكة العربية السعودية، بدأ يبرز كقاعدة يمكن لإرهابيي القاعدة أن يُطلقوا منه هجمات على المصالح الأمريكية والسعودية.
• السلطات السعودية توقف أكثر المطلوبين للعدالة المشتبه في كونهم إرهابيين	• السلطات السعودية تواصل نشر قائمة بأكثر المطلوبين للعدالة •			
	تعاون أمريكي سعودي في حماية البنية التحتية الحيوية	تعاون أمريكي سعودي في حماية البنية التحتية الحيوية	• في ماي 2008 وقعت الحكومتان الأمريكية والسعودية على اتفاقية تعاون حول حماية البنية التحتية الحيوية • الحكومتان الأمريكية والسعودية تنشئان هيئة مشتركة لتنفيذ اتفاقية التعاون	
• مجموعة العمل المعنية بالحوار الاستراتيجي تحسّن التعاون			• في السنة المالية 2006 اجتماع مجموعة العمل حول الحوار الاستراتيجي	
		قيادات الرأي السعودية تدين الإرهاب	• القيادات السعودية، بمن فيها الملك وكبار المسؤولين في الحكومة والقيادات الدينية تدين الإرهاب علنا • الحكومة السعودية تتبنّى عددا من البرامج المحلّية التي تهدف الى مكافحة التطرّف في المملكة العربية السعودية	

المصدر: ملخّص ديوان المساءلة لمعلومات صادرة عن الوكالات الحكومية الأمريكية

لم يُعلن عن ضربات إرهابية ناجحة في المملكة العربية السعودية منذ عام 2007

أفاد مسؤولون من الخارجية الأمريكية أنه لم يكن هناك ضربات إرهابية ناجحة في المملكة العربية السعودية منذ شهر فبراير 2007، ويُرجع المسؤولون هذه النتيجة، في جزء منها، إلى الإجراءات التي تمّ اتّخاذها لتطبيق القانون، كما أشار الخبراء الذين أجرينا مقابلات معهم إلى انخفاض الدعم الشعبي للقاعدة نتيجة الخسائر البشرية الإسلامية التي تسببت فيها هذه المنظمة، معتبرين إيّاها عاملا من العوامل المؤدّية الى هبوط عدد الهجمات. وأشار كل من المسؤولين الأمريكيين والسعوديين إلى متانة التعاون الاستخباراتي والأمني بين الحكومتين الأمريكية والسعودية في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. إضافة إلى ذلك، فإن الخبراء الذين تحدّثنا معهم كانوا موافقين عموما على أن الحكومة السعودية جادّة في حربها على الإرهاب.

أفاد مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أنه رغم حصول حادثة إرهابية كبيرة في المملكة العربية السعودية في شهر أغسطس 2009، فلم يكن هناك هجمات على البنية التحتية للطاقة منذ عام 2006 أو ضربات إرهابية ناجحة في المملكة منذ شهر فبراير 2007. ففي 27 أغسطس 2009 حاول انتحاري اغتيال مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، الأمير محمد بن نايف، الذي يترأس أيضا جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب. ومع أن الانتحاري، وهو مواطن سعودي يوجد ضمن قائمة الحكومة السعودية لأكثر المطلوبين للعدالة، قُتل أثناء الهجوم، إلا أنه لم يُصب أيَّ شخص آخر بجروح خطيرة. وحسب السفارة السعودية، فإن المهاجم ينتمي إلى منطقة حدودية مع اليمن وكان قد عرض القيام بتنسيق عملية عودة السعوديين الذين فرّوا إلى اليمن. وتبنّت جماعة القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسؤولية الهجمة. وقال لنا مسؤولون من وزارة الخارجية الأمريكية ومن السفارة السعودية في واشنطن أن الضربة لم تكن ناجحة رغم كونها كبيرة، باعتبار أن إصابة الأمير لم تكن بالغة.[22] وفي نفس السياق، فإن نشرة صحفية صادرة عن البيت الأبيض وصفت الهجمة بأنها غير ناجحة، في حين أشارت وزارة الدفاع الى أن السلطات السعودية لم تقم بإحباط المؤامرة. كما أشارت النشرة الصحفية للبيت الأبيض أيضا إلى أن الهجمة تؤكّد التهديد المستمر الذي تشكّله القاعدة، وأهمّية وجود تعاون متين بين الولايات المتحدة والسعودية في مكافحة الإرهاب.

كما قامت المملكة العربية السعودية بنشاطات لتطبيق القانون ومنها إيقاف ومحاكمة المشتبه بكونهم إرهابيين، وحسب ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية فإن الحكومة السعودية قامت، منذ شهر ماي 2003، بقتل كبار القادة التنفيذيين في القاعدة المقيمين في المملكة أو بالقبض عليهم، وكذلك الشأن بالنسبة الى النشطاء الرئيسيين في الشبكة والعديد من الأشخاص المطلوبين أكثر للعدالة في المملكة. وأفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن الحكومة السعودية قامت، في الفترة ما بين 2003 و 2008 بإيقاف او قتل آلاف من المشتبه بكونهم إرهابيين بمن فيهم المشتبه بكونهم خططوا لهجمات على حقول النفط وغيرها من المنشآت الحيويّة. إلى جانب ذلك، نشرت الحكومة السعودية ثلاث قائمات بأكثر المطلوبين للعدالة فيما تفيد مصادر أمريكية وسعودية بأن المملكة العربية السعودية ألقت القبض على عدد من المشتبه بهم في هذه القائمات أو قامت بقتلهم. وفي عام 2008، أعلنت الحكومة السعودية عن إجراء محاكمات لما يقارب 000 1 شخص بتُهم مختلفة ذات صلة بالإرهاب. وفي شهر يوليو 2009، أعلنت الحكومة السعودية أنه تم محاكمة 330 مشتبها بهم ، أبرئ سبعة منهم فيما تلقّى الباقون أحكاما بالسجن لمدد تتراوح بين بضعة شهور و30 سنة.[23] وأشار مسؤولون سعوديون الى أنه يمكن

[22] . أخبرتنا وزارة الخارجية الأمريكية أن نجاح هجوم ما يُقاس بتحقيق أو عدم تحقيق الهدف الذي تم من أجله. وفي هذه الحالة، فإن الأمير لم يقتل، وكان القتل على الأرجح هو الهدف من الهجوم.

[23] . حسب ما جاء في نشرة صحفية للحكومة السعودية، فإن 41 من المشتبه بهم الـ 330 الذين تمت محاكمتهم كانوا من جنسيات غير سعودية، وإن 13 من الـ 323 شخصا الذين تمت إدانتهم تلقوا أحكاما بالسجن لأكثر من 20 سنة.

استئناف هذه الأحكام لدى المحكمة العليا للمملكة. وأفادنا المسؤولون الأمريكيون والسعوديون، كما أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أيضا، أن هذه المحاكمات يمكن أن تساعد في مكافحة الإيديولوجيات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومتان الأمريكية والسعودية بتنفيذ نشاطات مشتركة لتعزيز القدرات السعودية على تطبيق القانون، مثل التدريب بإشراف وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز قدرة الحكومة السعودية على إدارة التحرّيات ضد الإرهاب وعلى حماية كبار الشخصيات. وأفادنا المسؤولون الأمريكيون أن علاقاتهم مع نظرائهم السعوديين في مستوى العمل متينة بصرف النظر عن الدورات التدريبية ، مشيرين إلى أهمّية التعاون السعودي في المجال الأمني.[24] وأخبرنا المسؤولون في وزارات الخارجية والمالية والدفاع والأمن الداخلي وفي مكتب التحقيقات الفدرالي بأن الوكالات الحكومية الأمريكية لتطبيق القانون والاستخبارات استفادت وما زالت تستفيد من المعلومات التي قدّمتها المملكة العربية السعودية عن الأفراد والمنظمات، حيث وصف السفير السابق للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية التعاون الأمريكي السعودي في مكافحة الإرهاب بكونه من أكثر التعاونات إنتاجا في العالم.

أفادت الحكومتان الأمريكية والسعودية بأن هناك تعاونا واسع النطاق في مجال حماية البنية التحتية الحيوية

أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون بأن هناك تقدّما في التعاون بخصوص حماية أهداف البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية، مثل المنشآت النفطية، مشيرين إلى التوقيع على اتّفاقية التعاون الفنّي التي أبرمت بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في شهر ماي 2008، وإلى النشاطات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، باعتبارها أدلّة على عمق التعاون بين البلدين.

أفادنا المسؤولون الأمريكيون أن حماية البنية التحتية السعودية الحيوية، وخصوصا مرافق إنتاج الطاقة، تمثّل أولويّة منذ عام 2006، إثر هجوم إرهابي فاشل على مرفق النفط في أبقايق،[25] في المملكة العربية السعودية وهو واحد من أكبر المرافق العالمية لتكرير النفط. وحسب ما ذكرته وزارة الخارجية الأمريكية فإن حماية البنية التحتية الحيوية تمثّل مصلحة وطنية حيوية، باعتبار أن حصول هجوم إرهابي ناجح من شأنه أن يعطّل إنتاج النفط السعودي ويكون له تأثير مدمّر على الاقتصاد الأمريكي وعلى الاقتصاديات العالمية.[26]

في شهر ماي 2008 وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية ووزير الداخلية للمملكة العربية السعودية اتّفاقية تعاون فنّي يتم بموجبها توفير المساعدة الفنّية الأمريكية للمملكة العربية السعودية في مجال حماية البنية التحتية الحيوية، وتم إنشاء جهاز تنفيذي مشترك يسمّى مكتب إدارة البرامج التابع لوزارة الداخلية (Office of Program Management – Ministry of Interior) لتنفيذ الاتفاقية، ويتكوّن هذا المكتب من ممثّلين عن وزارات الخارجية والدفاع والطاقة الأمريكية ومن حكومة المملكة العربية السعودية. ووافقت الحكومة السعودية على تمويل تنفيذ

---

[24] . في شهر نوفمبر 2005، أنشأت الحكومتان الأمريكية والسعودية مجموعات عمل تعنى "بالحوارات الإستراتيجية"، بما فيها مجموعة عمل حول الإرهاب، وحسب وزارة الخارجية الأمريكية فإن الحوارات الإستراتيجية تمثّل منتدى مؤسّسي عالي المستوى لتنسيق المصالح الأمريكية السعودية. وأخبرنا المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن هذه المجموعات لم تجتمع منذ عام 2006. وأنه عوضا عن الاجتماعات، قام العديد من المسؤولين رفيعي المستوى بزيارة المملكة، ومنهم على سبيل المثال مساعد الرئيس للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب ووكيل الوزارة للإرهاب والاستخبارات المالية. إلى جانب ذلك أخبرنا المسؤولون الأمريكيون انه على الرغم من أن مجموعات العمل المعنية بالحوارات الإستراتيجية لم تجتمع، إلا أن التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية شهدا توسّعا هامّا منذ عام 2006، خصوصا في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

[25] . تصف وثائق وزارة الخارجية الأمريكية مرفق النفط في أبقايق بأنه أهمّ مرفق لتكرير النفط في المملكة العربية السعودية.

[26] . حسب وزارة الطاقة، فإن المملكة العربية السعودية أنتجت عام 2008 حوالي 9,3 مليون برميل من النفط يوميًا، مما يجعلها ثاني أكبر منتج للنفط في العالم.

الاتفاقية كلّيا، بما في ذلك جميع المصاريف التي تتحمّلها الوكالات الحكومية الأمريكية والناجمة عن الخدمات وعن تكاليف المقاولة. ويقوم المكتب حاليا بمساعدة الحكومة السعودية في تحديد جوانب الضعف في البنية التحتية الحيوية، وتطوير إستراتيجيات أمنية لحمايتها، وتشغيل وتدريب قوّة جديدة لوزارة الداخلية، تسمّى قوّة أمن المرافق، لحماية بنيتها التحتية الحيوية. وتمثّل وزارة الخارجية الامريكية الجهة الرئيسية في تنفيذ الاتفاقية، فيما تسهم وزارة الطاقة بتقديم الخبرة في إجراء عمليات تقييم المرافق وتطوير الاستراتيجيات الأمنية للمرافق السعودية المعنية بإنتاج الطاقة، وتسهم وزارة الدفاع بتقديم الخبرة في تدريب وتجهيز قوّة أمن المرافق التي يتوقّع أن يكون لها ما يزيد عن 35 000 موظّف عند ما يكتمل تطويرها. وحسب المسؤولين الأمريكيين، فإن مكتب إدارة البرامج يركّز حاليا على حماية البنية التحتية الحيوية المتعلقة بإنتاج النفط. لكن المسؤولين أفادونا بأنه يمكن توسيع المكتب ليشمل التعاون مع الحكومة السعودية في عدد من المجالات الأخرى، بما فيها الأمن الحدودي وأمن السواحل والأمن الحاسوبي. ويتوقع أن تشارك وكالات حكومية أمريكية أخرى كوزارة الأمن الداخلي وحرس الحدود في عمل المكتب كلّما اتّسعت مهمّة البنية التحتية الحيوية.

القادة السعوديون يندّدون علنا بالنشاطات الإرهابية وينفّذون برامج لمكافحة الإرهاب

ندّدت الحكومة السعودية ورجال الدين علنا بالإرهاب وبتمويل الإرهاب. وعبّر عدّة مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة السعودية عن رفضهم للإرهاب والتطرّف. وفي الملاحظات التي قدّمها في مؤتمر الأمم المتحدة حول ثقافة السلام ، في نوفمبر 2008،[27] قال الملك عبد الله بن عبد العزيز أن "الإرهاب والجريمة عدوّان لكل دين ولكل ثقافة." وفي شهر يوليو 2008، قدّم الملك ملاحظات شبيهة في المؤتمر العالمي حول الحوار الذي انعقد في مدريد. ومنذ عام 2001، أصدر أعضاء آخرون في الحكومة السعودية، ومنهم وزراء الشؤون الإسلامية، والشؤون الخارجية، والداخلية، بيانات ندّدوا فيها بالإرهاب والتطرّف.

إلى جانب ذلك، أصدر رجال الدين مثل المفتي الأعلى للمملكة[28] عددا من البيانات ينتقدون فيها الإرهاب. ففي ربيع 2008 أصدر المفتي الأعلى بيانا حول مساوئ الإرهاب محذّرا المواطنين السعوديين من الاستماع إلى الذين يستعملون الدين لدعم الإرهاب. وفي أكتوبر 2007، قدّم المفتي الأعلى خطبة حذّر فيها الشباب السعودي من السفر إلى الخارج للمشاركة في الجهاد، حاثّا المواطنين السعوديين، في الخطبة ذاتها، ألا يموّلوا الإرهاب وأن ينتبهوا الى كيفية توزيع مساهماتهم الخيرية. وفي وقت لاحق من السنة ذاتها، قال المفتي الأعلى أنه ينبغي معاقبة الإرهابيين عقابا شديدا وفقا للشريعة الإسلامية. وحسب وزارة الخارجية الأمريكية عبّر فقهاء ومسؤولون سعوديون آخرون عن تأييدهم لبيان المفتي الأعلى.

بالإضافة إلى ذلك، نظّم النائب الثاني لرئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية أوّل مؤتمر وطني حول "الأمن الفكري" الذي تناول "الشذوذ الفكري" الذي يمثّل، حسب الحكومة السعودية "السبب الرئيسي للإرهاب". ونتج عن المؤتمر إعلان يؤكّد على أهمّية الاعتدال والتسامح والحوار بين الثقافات، ونبذ العنف ووضع استراتيجيات وطنية للنهوض بهذه القيم. وأشار الإعلان إلى طبيعة الإسلام المعتدلة محذّرا من مخاطر اعتناق الإيديولوجيات المنحرفة. كما عبّر نائب رئيس الوزراء عن أمله في أن يتخلّى السعوديون المشاركون في المجموعات المنحرفة خارج البلاد، وعددهم قليل، عن معتقداتهم وأن يعودوا إلى الوطن، مشيرا الى أن المملكة

[27] . تمّ عقد مؤتمر ثقافة السلام الذي دام يومين، برعاية المملكة العربية السعودية في مقرّ الأمم المتحدة بمدينة نيويورك.

[28] . أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أن المفتي الأعلى، رغم أنه ليس جزءا من الحكومة السعودية إلا أنه أكبر فقهاء الدين في المملكة العربية السعودية ويؤثر في تشكيل الرأي العام السعودي.

العربية السعودية "مستعدّة للترحيب بمواطنيها إذا قرروا اختيار الطريق الصحيح."

الأنشطة السعودية لمكافحة الإرهاب

بالإضافة إلى التصريحات العامة التي أدلت بها الحكومة السعودية والشخصيات الدينية فقد نفّذت الحكومة السعودية عددا من الأنشطة المحلية التي تهدف إلى تقويض الايدولوجيا المتطرفة داخل المملكة. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- **إطلاق حملات إعلامية**: حسب المسؤولين الأمريكيين والسعوديين فإن الحكومة السعودية قامت بتنفيذ حملة إعلامية واسعة ضد الفكر المتطرف. وأفادت وزارة الخارجية الأمريكية ان هذه الحملة تشمل استعمال الإعلانات التجارية، ولوحات الإعلانات، والرسائل النصّية والانترنت. (يُظهر الشكل 5 أمثلة من الحملة السعودية للتوعية العامة.)

الشكل 5: الحملة الوطنية السعودية ضدّ التطرّف والإرهاب، أمثلة عن التوعية العامة

المملكة العربية السعودية

حملة التضامن الوطني ضد التطرف والإرهاب

أمثلة عن وثائق التوعية العامة

The Kingdom of Saudi Arabia
National Campaign Against Extremism & Terrorism

Examples of Public Outreach

"May the hands of evil-doers be paralyzed."

"The Saudi National Unity Campaign Against Terrorism."

"The General Presidency for Youth Welfare and its regional offices, the Saudi Arabian Olympic Committee, Saudi Football Federation, sports federations, clubs and youth hostels, join in The National Unity Campaign Against Terrorism."

المصدر: سفارة المملكة العربية السعودية. للاطّلاع على شريط فيديو عن إعلان تلفازي برعاية الحكومة السعودية يهدف الى مكافحة الإرهاب، أنظر الموقع: http://www.gao.gov/media/video/gao-09-883

- **توزيع منشورات وموادّ أخرى:** أفادنا مسؤولون من وزارتي الشؤون الإسلامية والداخلية في المملكة أن المملكة العربية السعودية أصدرت مجموعة متنوعة من الكتب والمنشورات بهدف مكافحة الايدولوجيا المتطرّفة. ويقدّر المسؤولون السعوديون أنه تم إعداد ما يقارب 1,8 مليون كتاب كجزء من هذا الجهد. (يبيّن الشكل 6 عيّنة من الأدبيات السعودية التي تم إعدادها لمكافحة التطرّف قدّمها المسؤولون السعوديون لديوان المساءلة.)[29] بالإضافة الى ذلك، وحسب المسؤولين السعوديين، فإن الحكومة السعودية توزّع عن طريق المساجد والمدارس أقراصا مضغوطة (CD) وأشرطة كاسيت تتضمّن محاضرات وحلقات دراسية تتناول قضايا الإرهاب والتطرّف.

[29] . رغم حصولنا على الأدبيات التي أعدّتها الحكومة السعودية لمكافحة التطرّف فإننا لم نتأكد من مدى استعمال هذه الأدبيات وتوزيعها داخل المملكة.

الشكل 6: عيّنة من الأدبيات السعودية التي أعدّت لمكافحة التطرّف

المصدر: وثائق مقدّمة من الحكومة السعودية

- **متابعة القيادات الدينية**: حسب ما أفادت به الوزارة الخارجية الأمريكية والمسؤولون السعوديون فإن الحكومة السعودية تواصل مراقبة خطب وكتابات القيادات الدينية، وإعادة تأهيل الدعاة إلى الأفكار المتطرّفة. وأفادنا مسؤولون من وزارة الشؤون الإسلامية أن المراقبة التي يقومون بها شملت ما يقارب 000 20 من مجموع المساجد في المملكة والتي يقدّر عددها بـ 000 70 مسجدا بما فيها كل المساجد الكبيرة التي تلقى فيها خطب الجمعة.[30] بالإضافة الى ذلك، أفادنا المسؤولون السعوديون بأنهم قدّموا مئات الحلقات الدراسية والمحاضرات في المساجد للمساعدة على التأكّد من أن القيادات الدينية تقدّم للجمهور أفكارا معتدلة.

- **مراقبة معلّمي المدارس**: حسب مسؤولين من الوزارة السعودية للشؤون الإسلامية فإن الحكومة السعودية تراقب معلّمي المدارس الذين يعلّمون التطرّف. وبمجرّد تحديد هؤلاء المعلّمين يتم إخضاعهم لبرامج إعادة التأهيل.

- **مراقبة مواقع الإنترنت**: حسب مسؤولين في وزارة الداخلية فإن السلطات السعودية تراقب قاعات التحادث التي يمكن ان تكون مصادر لتجنيد المقاتلين. ففي سبتمبر 2008 أفادت السلطات السعودية بأنها أوقفت ثلاثة مواطنين سعوديين وأجنبيين اثنين لدعمهم أنشطة قتالية على منتديات الانترنت، وإشراكهم مستعملي الانترنت في حوارات، ونشر معلومات مضللة، وتجنيد شباب للسفر الى الخارج لأغراض غير ملائمة. وحسب تقارير سعودية فإن وزارة الداخلية دعت كل السعوديين الى اليقظة حائة إيّاهم على ألا يستمعوا الى من يدعمون الفساد والفتنة. الى جانب ذلك قامت الوزارة بنشر الأسماء الإلكترونية التي يستعملها المشتبه فيهم.

- **تشجيع الحوار**: أفادت الحكومة السعودية بأنها تدعم الأنشطة التي تقوم بها "حملة السكينة"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تتحاور عبر الانترنت مع مستعملي الانترنت الذين قاموا بزيارة مواقع إلكترونية متطرّفة. بالإضافة الى ذلك، أطلق العاهل السعودي عام 2008 سلسلة من المؤتمرات لدعم الحوار بين الأديان، حيث تمت استضافة المؤتمر الأول من قبل رابطة العالم الإسلامي في مكّة [المكرّمة] في شهر يونيو 2008 بحضور 500 عالم إسلامي من كافة أنحاء العالم. وانعقد المؤتمر الثاني في مدينة مدريد بأسبانيا في شهر يوليو 2008 بمشاركة 300 مندوب يمثلون مختلف الأديان بما فيها الإسلام والبوذية والمسيحية والهندوسية واليهودية. وأخيرا انضم الى العاهل السعودي رؤساء دول آخرون في دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحوار بين الأديان وذلك في شهر نوفمبر 2008.

البرامج السعودية لإعادة التأهيل

تدير الحكومة السعودية برامج لإعادة التأهيل بالنسبة الى الموقوفين بسبب دعمهم للإرهاب أو التطرّف وكذلك العائدين من معتقل خليج غوانتنامو، وذلك لدمجهم من جديد في المجتمع. وتجري برامج إعادة التأهيل في السجون السعودية وفي بيوت انتقالية (halfway houses) خارج السجون تعرف بمراكز النقاهة.[31] وفي شهر مارس 2009، قمنا بزيارة هذا المركز الذي يسمّى مركز محمّد بن نايف

[30] . قدّر المسؤولون السعوديون أن عدد المساجد الكبيرة التي تُلقى فيها خطب الجمعة يبلغ 000 14 مسجدا.
[31] . انطلقت برامج إعادة التأهيل في السجون السعودية عام 2004، فيما انطلق أول مركز للنقاهة عام 2007. ويجري حاليا بناء مراكز أخرى للنقاهة.

للمناصحة والرعاية بالرياض، وتحدّثنا مع الموظّفين والمشاركين في البرنامج، بمن فيهم الموقوفين بسبب الإرهاب والتطرف العنيف داخل المملكة العربية السعودية، والذين كانوا معتقلين سابقا في معتقل غوانتنامو. وأفادنا الموظفون بأن مركز إعادة التأهيل يسعى الى "إعادة تربية" المشاركين فيه بإشراكهم في حوارات دينية وبتوفير الإرشاد النفسي. وعموما، فإن البرنامج يتكوّن من دورات فردية [فرد لفرد] وجماعية بين الشخص الجاني وفقهاء وأطبّاء نفسانيين وعلماء نفسانيين حول معتقداته. ويحاول موظّفو البرنامج إقناع الجناة بأن مبرّراتهم الدينية للأعمال التي يقومون بها تستند الى فهم خاطئ للإسلام، ويشمل الإرشاد النفسي طرائق تقليدية الى جانب أنشطة مثل العلاج بواسطة الفن. وذكر لنا موظفو البرنامج أن البرنامج يستند كثيرا الى علاقات المشاركين العائلية والقبلية، ويمكن لأفراد العائلة أن يزوروا مركز إعادة التأهيل أو أن يتصلوا به هاتفيا. ويسمح للمشاركين في البرنامج مغادرة المركز لحضور مناسبات عائلية كالأعراس والمآتم. على سبيل المثال، فقد تحدّثنا، لدى زيارتنا للمركز، مع أفراد أسرٍ بصدد زيارة أقارب لهم هناك. وبالنسبة الى الذين يُتمّون برنامج التأهيل ويُعتبرون مؤهّلين للسراح، يقدّم لهم الدعم الاجتماعي، مثل الإرشاد وفرص العمل والرواتب لمساعدتهم على الاندماج من جديد في المجتمع. بالإضافة الى ذلك، يتم توسيع هذه الخدمات الاجتماعية لتشمل أفراد العائلة والقبيلة بالنسبة الى المشاركين الذين يتم سراحهم، وذلك كوسيلة لإشراك الشبكة الاجتماعية الواسعة في إعادة تأهيل المشاركين. وأفادنا المسؤولون بأن الأفراد يشاركون في البرنامج لفترة تتراوح عادة بين 6 و 8 أشهر.

أفاد المسؤولون السعوديون أن برامج إعادة التأهيل هذه، بما فيها تلك التي تجري في السجون ومراكز النقاهة، عالجت ما مجموعه 300 4 فرد، مشيرين بالخصوص الى أن مركز النقاهة، الى حدّ شهر مارس 2009، قدّم خدمات لما يقارب 250 شخصا بمعدّل عودة إلى الجريمة يبلغ حوالي 20%. وبشكل عام فإن الخبراء الذين تحدّثنا إليهم أثنوا على البرنامج السعودي للتأهيل لكنهم حذّروا بعض الشيء من المنهجية المستعملة لتقييم نتائجه،[32] فيما أفادت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها تتابع هذه المعدّلات عن كثب. وأفادنا المسؤولون السعوديون بأن المعتقلين في سجن غوانتنامو سابقا يمثّلون غالبية الأفراد الذين عادوا الى الجريمة بعد أن غادروا مركز النقاهة.[33] ففي يناير 2009، على سبيل المثال، ظهر اثنان ممن شاركوا في المركز في فيديو تجنيد للقاعدة تم تصويره في اليمن، وقد قام أحدهما منذ ذلك الوقت، بتسليم نفسه الى السلطات السعودية. ويقرّ المسؤولون السعوديون بأن هذه الحالات تدلّ على الصعوبات المرتبطة بتقييم أي من المشاركين ينبغي الإفراج عنهم من مركز إعادة التأهيل، مشيرين الى أنهم يسعون الى تجويد مقاييس التقييم التي يستعملونها. وقد أفادنا المسؤولون الأمريكيون والسعوديون الذين تحدّثنا إليهم بأن برامج التأهيل السعودية أظهرت بعض النتائج الإيجابية ، رغم التحدّيات المرتبطة بالعودة الى الجريمة. الى جانب ذلك أفادنا المسؤولون الأمريكيون أن هذه الأنشطة، وهناك أخرى، تدلّ على التزام الحكومة السعودية بتقويض الايدولوجيا المتطرفة في المملكة. (للاطّلاع على فيديو زيارة ديوان المساءلة لمركز إعادة التأهيل الذي تديره الحكومة السعودية، أنظر الموقع (.http://www.gao.gov/media/video/gao-09-883/) .

[32] . بيّن هؤلاء الخبراء أنه رغم أن النتائج الأولية تبدو واعدة بعد مرور السنتين الأوليين، إلا أن معدّلات العودة الى الجريمة تقاس في علم الجريمة عموما بالنسبة الى فترة 5 سنوات حتى يتم تقييم نجاح برنامج ما بدقة.

[33] . لم تتلق برامج إعادة التأهيل بعدُ المعتقلين السعوديين المتبقّين في سجن غوانتنامو. وحسب المسؤولين السعوديين فإلى حدّ يوليو 2009، ما يزال هناك 11 سعوديا في ذلك السجن. وأفادنا هؤلاء المسؤولون بأن هؤلاء المعتقلين قضوا الى حدّ الآن ما يقرب من 8 سنوات في معتقل غوانتنامو وأنهم يمثّلون حالات إعادة التأهيل الأكثر صعوبة.

رغم النجاحات الهامة التي تحققت في مكافحة الإرهابيين إلا أن عدم الاستقرار في اليمن يبقى مصدر قلق

مع أن المسؤولين الأمريكيين والسعوديين أخبرونا أن المملكة العربية السعودية حققت تقدّما في تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهابيين، إلا أنّهم يقدّرون أن الاستقرار السياسي في اليمن،[34] جار المملكة، يمكن أن يخلق تحدّيات للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. فقد عبّر المسؤولون الأمريكيون والسعوديون عن قلقهم من أن اليمن، بالنظر جزئيًا الى انعدام سيطرة الحكومة وقربه من المملكة، بدأ يبرز كقاعدة يمكن لإرهابيي القاعدة أن يطلقوا منها هجمات على المصالح السعودية والأمريكية في المملكة. على سبيل المثال، وكما أشرنا سابقا، فإن جماعة القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ومركزها اليمن، أعلنت في أغسطس 2009، مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال الفاشلة ضد مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية في المملكة. وفي تقاريرها القطرية حول الإرهاب منذ عام 2005، صنّفت الخارجية الأمريكية اليمن كملاذ آمن للإرهابيين. وفي أبريل 2009، أفادت الخارجية الأمريكية في تقاريرها القطرية حول الإرهاب أنه رغم بعض النجاحات المسجّلة ضد القاعدة، فإن ردّ فعل الحكومة اليمنية على التهديد الإرهابي كان متقطّعا وذلك بسبب تركيزها على اهتمامات الأمن الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية أن أمن الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ما زال يمثّل مشكلة، وذكر المسؤولون السعوديون أيضا أن عدم الاستقرار السياسي في اليمن وسهولة اختراق الحدود بين اليمن والمملكة، يمثّلان تحدّيا للجهود التي يبذلونها من أجل مكافحة الإرهاب. ولمعالجة هذه القضية أخبرنا نائب وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية أن الحكومة السعودية تساعد اليمن في عدد من المجالات، بما فيها مكافحة الإرهاب والتربية والصحّة. وأفاد المسؤولون السعوديون أيضا بأن المملكة بصدد بناء حاجز إلكتروني على الحدود السعودية اليمنية.[35]

[34] . خلال السنوات القليلة الماضية، وبالإضافة إلى تزايد الهجمات الإرهابية التي تقوم بها القاعدة، واجهت الحكومة اليمنية تمرّدًا متناميًا في الشمال واضطرابات مدنية في الجنوب.

[35] . بالإضافة إلى ذلك، تضمّنت الخطة الإستراتيجية للبعثة هدف أداء بالنسبة إلى السنة المالية 2009 يتعلق بالتعاون السعودي اليمني حول القبض على المتطرّفين وإعادتهم إلى أوطانهم.

أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون بأن هناك تقدّما في منع الدعم المالي من الوصول الى المتطرّفين، لكن ما زال هناك قلق إزاء قدرة الأفراد والمنظمات الخيرية متعدّدة الأطراف على دعم الإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة العربية السعودية

أفاد المسؤولون الأمريكيون والسعوديون بأن هناك تقدّما في ما يتعلق بمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين، مشيرين الى التحسّن الحاصل في قدرة المملكة العربية السعودية على وضع القوانين وتطبيقها. ففي الفترة ما بين السنتين الماليتين 2006 و 2008، أدرجت الخطة الإستراتيجية لبعثة السفارة الأمريكية عددا من أهداف الأداء المتعلقة بمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين والتي منها (1) أن توفّر الولايات المتحدة مزيدا من التدريب وأن تقدّم البنوك السعودية مزيدا من التقارير للوحدة السعودية للتحقيقات المالية، (2) أن توفّر الحكومة السعودية محاسبة للأصول التي تحتجزها من الأشخاص او الهيئات الذين تصنّفهم اللجنة 1267 التابعة للأمم المتحدة على أنهم إرهابيون، وأن تتّخذ الإجراءات القانونية ضد المواطنين والمجموعات الذين يقدّمون المساعدة المالية او الإيديولوجية للإرهابيين، (3) ان تقوم اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية بتسمية موظفين كبار وأن تبدأ أعمالها ، و (4) أن تقوم الحكومة السعودية بتنفيذ وتطبيق القوانين المتعلقة بحاملي النقدية. ولاحظ المسؤولون الأمريكيون أن هناك تقدّما في العديد من أهداف الأداء هذه، إلا انهم ما زالوا قلقين بخصوص قدرة الأشخاص السعوديين والهيئات الخيرية السعودية متعددة الأطراف وغيرهم من الأشخاص الذين يزورون المملكة، على دعم الإرهاب والمتطرفين العنيفين خارج المملكة العربية السعودية. كما أشار المسؤولون الأمريكيون أيضا الى أن محدودية قدرة المملكة العربية السعودية على تطبيق القانون، واستخدام الممولين الإرهابيين لحاملي النقدية يشكلان تحديا بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها المملكة لمنع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين. (للاطلاع على ملخص للتقدّم المعلن بخصوص أهداف أداء المخطط الاستراتيجي للبعثة بالنسبة إلى السنوات المالية 2006 إلى 208، انظر الشكل 7.)

الشكل 7: تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم الحاصل حتى شهر أغسطس 2009 في تحقيق أهداف الأداء للخطة الإستراتيجية للبعثة والمتعلقة بمنع الدعم المالي من الوصول الى الجماعات المتطرفة، السنوات المالية 2006-2008

أهداف السنة المالية 2006	أهداف السنة المالية 2007	أهداف السنة المالية 2008	وضع الأنشطة المتعلقة بالأهداف	تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم الشامل
وحدة الاستخبارات المالية السعودية تتبادل المعلومات مع نظيراتها الإقليمية	الولايات المتحدة توفر تدريبا لوحدة الاستخبارات المالية السعودية	تدريب أمريكي إضافي لوحدة الاستخبارات المالية السعودية	• وزارة المالية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفدرالي يوفران تدريبا حول مهارات التحقيق المالي. • وزارة الخارجية الأمريكية تعلن عن ارتفاع في عدد التقارير المُقدّمة من البنوك. • وحدة الاستخبارات المالية السعودية تنضم الى الهيئة الدولية لوحدات الاستخبارات المالية.	المسؤولون الأمريكيون يعلنون عن تقدّم في ما يتعلق بمنع الدعم المالي من الوصول الى الجماعات المتطرفة لكن ما يزال هناك قلق إزاء قدرة الأفراد والهيئات الخيرية متعددة الأطراف على توفير الدعم المالي للإرهاب خارج المملكة العربية السعودية . محدودية القدرة على تطبيق القوانين المالية، خصوصا لدى الوزارات السعودية الرئيسية، واستعمال الممولين الإرهابيين لحاملي النقدية ، والتحايل على قوانين التصريح بالنقدية، والاستعمال واسع النطاق للنقدية في المجتمع السعودي، عوامل ذُكرت بأنها تمثّل تحدّيات لمكافحة تمويل الإرهاب.
الحكومة السعودية أحد الأطراف المتبنّية لإدراج فرد او منظّمة على الأقل على قائمة الإرهابيين، عملا بقرار مجلس الأمن الأممي رقم 1267 المتعلق بالقاعدة وطالبان، وإعطاء تفاصيل الأصول المحتجزة، ومحاكمة ذلك الفرد او تلك المجموعة	الحكومة السعودية تقوم بتنفيذ إجراءات بموجب القرار الأممي 1267 مثل توفير محاسبة مفصّلة للأصول المحتجزة من الجهة المُدرَجة على قائمة الإرهابيين، وتتّخذ إجراءات قانونية ضدّ الأفراد أو المجموعات التي تساند الإرهاب	الحكومة السعودية تقوم بتنفيذ إجراءات بموجب القرار الأممي 1267 مثل توفير محاسبة مفصّلة للأصول المحتجزة من الجهة المُدرَجة على قائمة الإرهابيين، وتتّخذ إجراءات قانونية ضدّ الأفراد أو المجموعات التي تساند الإرهاب	• الحكومة السعودية توقف عددا من الممولين الارهابيين • وزارة الخارجية الأمريكية تفيد بأن الحكومة السعودية تبدو متعاونة في ما يتعلق بالجهود المبذولة لتجميد أصول الأفراد والهيئات الذين تم إدراجهم على قائمة الإرهابيين • المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية يشيرون الى عدم اتّساق في تنفيذ الحكومة السعودية للنص الأممي 1267 المتعلق بالحظر على السفر	
اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية تبدأ أعمالها	اللجنة لسعودية للمنظمات الخيرية تبدأ أعمالها	اللجنة لسعودية للمنظمات الخيرية تبدأ أعمالها	• اللجنة السعودية للمنظمات الخيرية ليست فاعلة • الهيئات الحكومة السعودية، عوضا عن لجنة الهيئات الخيرية، تصدر قوانين تمنع الهيئات الخيرية من إرسال مساهمات الى الخارج في غياب موافقة من قبل الحكومة • وزارتا الخارجية والمالية الأمريكيتان تعبّران عن قلقهما من أن بعض الهيئات الخيرية في المملكة العربية السعودية لا تشملها القوانين السعودية، والمسؤولون في الحكومة السعودية يدّعون أن قوانينهم تشمل جميع المنظمات.	
تنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية	تنفيذ وتطبيق القوانين المتعلقة بحاملي النقدية		• الحكومة السعودية تصدر قوانين تتعلق بحاملي النقدية • وزارة الخارجية الأمريكية تفيد بأن فعالية هذه القوانين تبقى موضع تساؤل • وزارة الأمن الداخلي الأمريكية تشير الى أنه ليس لديها معلومات – مثل عدد الأصول الحجوزة – لتقييم التقدّم الحاصل في تنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية	

الولايات المتحدة قدّمت تدريبا لوحدة الاستخبارات المالية للمملكة

في عام 2005، أنشأت المملكة العربية السعودية الوحدة السعودية للتحقيق المالي التي تعمل كوحدة للاستخبارات المالية لدى المملكة العربية السعودية، وتوجد هذه الوحدة في وزارة الداخلية، وتتلقّى تقارير عن المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات من مصادر مختلفة كالمؤسسات البنكية وشركات التأمين والوزارات الحكومية، وتقوم بتحليل تلك التقارير.

قدّمت شبكة إنفاذ القانون ضد الجرائم المالية (وهي شبكة تابعة لوزارة المالية تمثّل وحدة التحقيقات المالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة)، ومكتب التحقيقات الفدرالي تدريبا للوحدة السعودية للاستخبارات المالية التي تم إنشاؤها عام 2005. وحسب المسؤولين في وزارة المالية الامريكية فقد كان الهدف من هذه الأنشطة التدريبية بناء قدرة وحدة الاستخبارات المالية السعودية ومساعدتها في الاستجابة إلى المعايير الدولية، وتحقيق الهدف النهائي وهو الحصول على العضوية في مجموعة إيغمونت (Egmont group)، وهو جهاز دولي لوحدات الاستخبارات المالية. وقد أخبرنا المسؤولون السعوديون أن قدرة وحدة الاستخبارات المالية السعودية قد ازدادت، مشيرين، على سبيل المثال، الى أن عدد التقارير التي قاموا بتحليلها والمتعلقة بالمعاملات المشبوهة قد ارتفع من حوالي 38 معاملة شهريا عام 2006 الى 110 معاملة شهريا عام 2008،[36] في حين ارتفع عدد موظفي الوحدة من حوالي 80 موظفا عام 2006 الى 130 موظف في مارس 2009. الى جانب ذلك، فقد أخبرنا المسؤولون السعوديون أن وحدة الاستخبارات المالية السعودية قامت، منذ عام 2005، بتبادل المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية في الولايات المتحدة وفي عدد من الأقطار في المنطقة، وقالوا أنهم يتوقّعون أن يزداد هذا التبادل بمجرّد أن تصبح وحدة الاستخبارات المالية السعودية عضوا في مجموعة إغمونت.[37] كما أخبرنا المسؤولون في وزارة المالية الأمريكية أن عضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة إغمونت سوف تساعد على منع الدعم المالي من الوصول الى المتطرفين وذلك بتسهيل عمليات تبادل المعلومات بين وحدة الاستخبارات المالية السعودية ونظيراتها. هذا وقد استجابت هذه الوحدة لمتطلبات العضوية في ماي 2009 وأصبحت عضوا رسميا في مجموعة إغمونت.[38]

بدأت الحكومة السعودية إجراءات قانونية ضدّ المموّلين الإرهابيين، لكن الولايات المتحدة أعلنت عن الحاجة الى مزيد من الإجراءات

حسب المسؤولين الأمريكيين وتقارير وزارة الخارجية الامريكية لعامي 2007 و 2008 فإن الحكومة السعودية اتّخذت إجراءات قانونية ضد الممولين الإرهابيين بناء على قوانينها وأنظمتها المتعلقة بمكافحة التمويل الإرهابي. وفي عام 2003، أصدرت الحكومة السعودية قانونا لمكافحة غسل الأموال يوفّر أساسا قانونيا لاعتبار غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين جنائيتين. وفي السنة ذاتها أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) توجيهات مُحيّنة للنظام المالي البنكي وغير البنكي تتعلق بمكافحةغسل الأموال وتمويل الإرهاب.[39] وتتضمّن هذه التوجيهات عددا من الأحكام مثل مطالبة البنوك (1) بأن يكون لديها آليات لمتابعة جميع أنواع "المواطنين المدرجين على قائمة الإرهاب بشكل خاص" حسب تصنيف مؤسسة النقد العربي السعودي لهم ، (2) أن تتمسّك بشدّة بتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص فتح الحسابات والتعامل مع جمع التبرعات الخيرية والمنح، و (3) أن تستخدم البرمجيات لمتابعة الزبائن بهدف

---

[36] . بعد تحليلها للتقارير، تقوم وحدة الاستخبارات المالية السعودية بتحويل حالات غسل الأموال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وحالات تمويل الإرهاب إلى المباحث (أو المديرية العامة للتحقيقات) حسب الضرورة. ويقدّر المسؤولون السعوديون أن حوالي 5 بالمائة من التقارير التي يتلقونها والمتعلقة بالمعاملات المريبة تخص تمويل الإرهاب.

[37] . أحد الأهداف الجوهرية لمجموعة إيغمونت يتمثل في تسهيل تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية الأعضاء، ويمكن لأعضاء المجموعة النفاذ إلى موقع آمن في شبكة الإنترنت يتبادلون فيه المعلومات.

[38] . كانت الولايات المتحدة راعية لعضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة إيغمونت.

[39] . تم إصدار التوجيهات السعودية وفقا للتوصيات الـ 40 المتعلقة بغسل الأموال والصادرة عن فريق العمل المعني بالعمليات المالية، والتوصيات الخاصة الـ 9 المتعلقة بتمويل الإرهاب.

كشف أنماط المعاملات غير العادية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي أيضا توجيهات بخصوص "معرفة الزبون" تطالب فيها البنوك بتجميد حسابات الزبائن الذين لا يقدّمون معلومات مُحيّنة عن حساباتهم. وفي شهر يوليو 2004، قام أعضاء فريق العمل المعني بالعمليات المالية ومجلس التعاون الخليجي بتقييم الممارسات القانونية والتنظيمية للمملكة العربية السعودية في ما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب،[40] فوجدوا ان المملكة ملتزمة او ملتزمة إلى حدّ كبير بجلّ المقاييس المرجعية التابعة لفريق العمل المعني بالعمليات المالية -- وهي مجموعة من المقاييس المرجعية القانونية والتنظيمية المعترف بها دوليا حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[41]

أعلن المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن الحكومة السعودية قامت منذ عام 2007 بإيقاف ومحاكمة عدد من الأشخاص المشتبه بكونهم يموّلون الإرهاب. على سبيل المثال، أفادت الخارجية الأمريكية أن الحكومة السعودية أوقفت عام 2008، 56 شخصاً يشتبه في كونهم ممولّين إرهابيين، وحاكمت 20 منهم. وحسب تقارير السفارة السعودية في واشنطن العاصمة، فقد تم إيقاف ما يزيد عن 40 شخصا عام 2007 بسبب توفيرهم دعمًا ماديا للإرهابيين. وكما أشرنا أعلاه في هذا التقرير فإن الحكومة السعودية أعلنت في شهر يوليو 2009 عن إدانة 330 إرهابيا مشتبها بهم بتهمة ارتكاب جرائم، بما في ذلك الانتماء إلى منظمات إرهابية وتسهيل الإرهاب وتمويله أيضا. وأشار المسؤولون الأمريكيون الذين تحدّثنا معهم إلى أن هذه الإيقافات، وتلك التي شملت خلايا إرهابية بشكل عام، كان لها أثر في إرباك شبكات التمويل. ورغم هذه النجاحات، فقد أفادت وزارة الخارجية الأمريكية في أحدث تقاريرها القطرية حول الإرهاب أن الولايات المتحدة تواصل "حثّ الحكومة السعودية على ملاحقة ومحاكمة الممولّين الإرهابيين بأكثر شدّة."

إلى جانب ذلك أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2009 المتعلق بالإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات إلى أن الحكومة السعودية "ملتزمة جزئيا" في ما يتعلق بالالتزامات الخاصة بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بتمويل الإرهاب، حيث يطالب القرار 1267 الموقعين عليه بفرض بعض القيود على الأفراد او الهيئات المرتبطين بالقاعدة وبالطالبان، مثل تجميد الأصول التابعة لهم ومنعهم من دخول او عبور أراضي البلدان الموقعة على القرار (حظر السفر). وفي شهر أبريل 2009، أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة السعودية قامت باتخاذ إجراءات ضد أشخاص مُدرجين على قائمة الإرهابيين من قبل لجنة القرار الدولي 1267، وذلك بتجميد حساباتهم وحجز الاصول التابعة لهم. إلى جانب ذلك، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن مؤسسة النقد العربي السعودي توفّر لكافة المؤسسات المالية التي تشرف عليها أسماء الإرهابيين المشتبه بهم والمنظمات الإرهابية المشتبه بها الذين تم إدراجهم من قبل لجنة القرار الأممي 1267على قائمة الإرهابيين. وفي ما يتعلق بنص القرار الأممي 1267 بخصوص الحظر على السفر، أخبرنا المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة السعودية لا تطبّق هذا النص تطبيقا ثابتا ، خصوصا أثناء موسم الحجّ[42]. وحسب

---

[40] . فريق العمل المعني بالعمليات المالية، *التقرير السنوي 2003-2004* ، الملحق ج، "المملكة العربية السعودية: الملخّص التنفيذي – توصيات فريق العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب."

[41] . بيّن التقييم أن المملكة العربية السعودية لم تكن ملتزمة بالمقاييس المرجعية في ثلاثة مجالات، ولاحظ (1) أن وجود تعريف واضح لتمويل الإرهاب ضروري للتأكد من أنه يمثل جناية إذا كان المقصود هو استخدام الأموال لغرض إرهابي، أو كانت هذه الأموال مستمدّة من مصدر قانوني، (2) أن مطالب الحصول على المعلومات يجب ان تمرّ عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي ، الأمر الذي قد يتسبب في تأخير الحصول على تلك المعلومات، و (3) أن هناك حاجة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بتعريف الزبائن بالنسبة إلى المؤسسات غير الحكومية. في عام 2009 أجرى أعضاء فريق العمل والجهاز الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الشبيه بفريق العمل المعني بالعمليات المالية تقييما آخر للنظام المالي السعودي، أخبرنا المسؤولون الأمريكيين أن نتائجه لن تكون متوفرة حتى عام 2010.

[42] . في العام 2009، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتحديث هدفها بالنسبة الى الخطة الإستراتيجية للبعثة لعام 2009 والمتعلق بالقرار الأممي 1267، وذلك قصد إدراج نص بخصوص تنفيذ المملكة العربية السعودية لأحكام القرار الأممي 1267 المتعلق بحظر السفر.

المسؤولين السعوديين فإن سياسة الحكومة السعودية تتمثّل في السماح لكل المسلمين بزيارة المملكة أثناء موسم الحج للقيام بواجباتهم الدينية، وعدم إيقاف الأشخاص أثناء حجّهم. لكن المسؤولين السعوديين أشاروا الى أنهم مستعدّون لتبادل المعلومات مع الولايات المتحدة بخصوص بعض الأشخاص مثل الأشخاص المدرجين على قائمة الإرهابيين وفقا للقرار الأممي 1267 والذين يزورون المملكة للقيام بالواجب الديني.

اللجنة السعودية للهيئات الخيرية ليست فاعلة بعدُ لكن الحكومة السعودية أصدرت قوانين جديدة تستهدف الهيئات الخيرية والمنظمات الخيرية السعودية متعددة الأطراف

أخبرت وزارتا الخارجية والمالية الأمريكيتان أن بعض الهيئات الخيرية السعودية تمثل مصدر تمويل رئيسيّ بالنسبة الى الجماعات الإرهابية والمتطرفة. في عام 2002، أعلنت الحكومة السعودية عن نيّتها إنشاء هيئة سعودية أهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج ، تعرف عموما بلجنة الهيئات الخيرية، للإشراف على جميع النشاطات الخيرية السعودية الخاصة في الخارج. وأخبرنا المسؤولون الأمريكيون، وأكّد المسؤولون السعوديون ذلك، أن اللجنة السعودية للنشاطات الخيرية ليست فاعلة. ورغم أن هذه اللجنة غير فاعلة، فقد أصدرت الحكومة السعودية قوانين تمنع الهيئات الخيرية السعودية من إرسال مساهمات الى الخارج عن طريق البنوك أو غيرها من القنوات المالية الرسمية دون الحصول مسبقا على موافقة الحكومة السعودية. وأفادنا المسؤولون السعوديون أن هذه القوانين أفضل من لجنة للنشاطات الخيرية باعتبار أنها [أي القوانين] أكثر فاعلية في منع تحويل الأموال خارج المملكة. وعلى نحو مشابه، فإن بعض المسؤولين والخبراء الأمريكيين الذين تحدّثنا معهم قالوا إن الحظر الحالي قد يكون أفضل من لجنة سعودية للهيئات الخيرية، باعتبار أن الحظر يمكن أن يكون فعّالا أكثر في منع الدعم المالي من الوصول الى الجماعات المتطرّفة. ولاحظ مسؤولون أمريكيون آخرون أنه رغم الحاجة الى إشراف أكثر فاعلية على الهيئات الخيرية فليس من الضروري أن يأخذ ذلك الإشراف شكل لجنة هيئات خيرية.

تم تبنّي القوانين المتعلقة بالأنشطة البنكية للمنظمات الخيرية في المملكة العربية السعودية لأوّل مرة عام 2003، وتحيينها عام 2008. إلا ان هناك بعض الاختلاف حول ما إذا كانت هذه القوانين تنطبق على كافة الهيئات الخيرية السعودية. فحسب المسؤولين الأمريكيين وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية فإن الهيئات الخيرية في المملكة العربية السعودية تشمل الهيئات المسمّاة "الخيرية" – التي تميل الى العمل داخل المملكة، والهيئات المُلقبة بهيئات خيرية "متعدّدة الأطراف" مقرّها الرئيسي في المملكة العربية السعودية ولكن لها فروع في أجزاء أخرى من العالم. وتشمل الهيئات الخيرية المقيمة في المملكة رابطة العالم الإسلامي، والهيئة الأهلية للإغاثة والإعمال الخيرية بالخارج ، والندوة العالمية للشباب الإسلامي . وفي عام 2003، تم تطبيق القوانين على الهيئات الخيرية ومنع هذه الهيئات من صرف الأموال وتحويلها الى خارج المملكة العربية السعودية.[43] وقد شهد المسؤولون بأن قوانين 2003 لم تنطبق على الهيئات متعدّدة الأطراف. ففي حين أفادت وزارة الخارجية الأمريكية في تقاريرها عن الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات أن حكومة المملكة العربية السعودية أكّدت أن قوانين 2003 طبّقت على الهيئات الخيرية الدولية،[44] تضمّن كل من هذه التقارير نصّا يوصي الحكومة السعودية بتعزيز إشرافها على الهيئات الخيرية التي لها عمليات خارج المملكة.

[43] . بالإضافة الى ذلك فقد كان للمملكة العربية السعودية لما يزيد عن 20 عاما، حسب وزارة الخارجية الأمريكية، قوانين تقضي بأن تكون كل المنظمات الخيرية مرخّصًا لها ومسجّلة وخاضعة لرقابة الوزارة السعودية للشؤون الاجتماعية.

[44] . ليس من الواضح في تقرير الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات على أي المنظمات تنطبق عبارة "المنظمات الخيرية الدولية".

ورغم الحظر الصادر عام 2003 الذي يمنع الهيئات الخيرية من تحويل الأموال إلى خارج المملكة العربية السعودية، فقد قامت وزارة المالية، منذ عام 2005، بإدراج عدد من الهيئات الخيرية التي لها ارتباطات مع المملكة العربية السعودية ضمن المنظمات المموّلة للأنشطة الإرهابية. وفي شهر أغسطس 2006، قامت وزارة المالية بإدراج فروع لهيئة الإغاثة والأعمال الخيرية بالخارج في اندونيسية والفيليبين، وكذلك مواطن سعودي يشغل منصب المدير التنفيذي لفرع تلك المنظمة في المقاطعة الشرقية، باعتبار أنهم يسهّلون جمع التبرّعات لفائدة القاعدة والجماعات الإرهابية. إضافة إلى ذلك، ففي الفترة ما بين 2002 و 2004،[45] أدرجت الولايات المتحدة 13 فرعا من فروع مؤسسة الحرمين الإسلامية (مؤسسة الحرمين) ضمن قائمة الإرهابيين، بما فيها عدّة فروع مُدرجة من قبل الحكومتين الأمريكية والسعودية.[46] وفي عام 2004، أعلنت الحكومة السعودية أن مؤسسة الحرمين بصدد الحلّ. وفي شهر يونيو 2008 لاحظت وزارة المالية الأمريكية أنه رغم الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية والتي منعت مؤسسة الحرمين الى حدّ كبير من العمل باسمها الخاص، فإن قيادة المنظمة حاولت أن تكوّن نفسها من جديد وواصلت أجزاء من المؤسسة عملها. لذلك قامت وزارة المالية الأمريكية في شهر يونيو 2008 بإدراج كافة فروع مؤسسة الحرمين، بما فيها مقرّها في المملكة العربية السعودية، ضمن قائمة الإرهابيين، باعتبار أنها قدّمت دعما للقاعدة ولغيرها من الجماعات والمنظمات الإرهابية.

بعد هذه التعيينات قامت الحكومة السعودية بتحديث قوانينها البنكية بإصدار قوانين في ديسمبر 2008، لإدراج نص معيّن يتعلق بالهيئات متعددة الأطراف، بما فيها رابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي. وتنصّ هذه القوانين على أن التحويلات من حسابات هذه الهيئات إلى أي طرف خارج المملكة لن يسمح بها بدون موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وأن أي مساهمات يتمّ الموافقة على تحويلها لا يمكن استعمالها إلا بالطرق التي تحدّدها مؤسسة النقد. وأخبرنا المسؤولون السعوديون من مؤسسة النقد ومن وزارة الشؤون الخارجية الذين تحدّثنا معهم أنه لا يمكن إرسال مساهمات خيرية، بما فيها تلك المتأتّية من الهيئات الخيرية متعددة الأطراف، إلى الخارج عبر حسابات بنكية من دون موافقة الحكومة السعودية. إلى جانب ذلك، أخبرنا المسؤولون السعوديون أنه ابتداء من شهر يوليو 2009 لم توافق الحكومة السعودية على أي تحويل للأموال من الهيئات الخيرية والهيئات الخيرية متعددة الأطراف لدعم أنشطة خيرية خارج المملكة العربية السعودية. ومع أن الحكومة السعودية لم توافق على تحويل الأموال، إلا أنها وافقت على تحويل المساعدات العينية الى الخارج، مثل الإمدادات الطبّية أو الأغطية، عن طريق جمعية الهلال الأحمر السعودي. وتقرّ تقارير وزارة الخارجية الأمريكية بأن الحكومة السعودية شدّدت رقابتها على العطايا الخيرية في شهر سبتمبر 2008. وأكّد مسؤولون من الندوة العالمية للشباب الإسلامي أن الحظر على المساهمات الخيرية التي تغادر المملكة العربية السعودية عبر شبكة مالية رسمية ينطبق على أنشطتهم وأن المساهمات المقدّمة لمنظمتهم انخفضت نتيجة لذلك. ورغم أن الحكومة السعودية لها قوانين تتعلق بتحويل المساهمات الخيرية عبر النظام المالي الرسمي، إلا أن مسؤولين في الندوة العالمية للشباب الإسلامي أكّدوا أنهم قاموا بتحويل أموال خارج المملكة العربية السعودية وذلك بتوفير المال لأشخاص أو مقاولين يقومون بتنفيذ مشاريع خيرية خارج المملكة.[47] ولاحظ مسؤولون في

[45] . في الفترة ما بين 2002 و 2004، قامت الولايات المتحدة بإدراج فروع في أفغانستان، وألبانيا، وبنغلاداش، وبوسنا هرزيغوفينيا، وجزر القمور، وأثيوبيا، واندونيسيا، وكينيا، وهولندا، وباكستان، والصومال، وتنزانيا، والولايات المتحدة ضمن قائمة الإرهابيين.

[46] . أدرجت لجنة القرار الأممي 1267 بعضا من فروع مؤسسة الحرمين وليس كلها ضمن قائمة الجهات الراعية للإرهاب.

[47] . أفاد مسؤولون في الندوة العالمية للشباب الإسلامي أنهم يفضلون نظاما قانونيا يسمح لهم بتحويل الأموال بسهولة أكثر الى فروعهم في الخارج، على حظر كامل على تحويل المساهمات الخيرية الى خارج المملكة عبر النظام المالي الرسمي،

وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين أنه رغم صرامة قوانين النظام المالي الرسمي السعودي، إلا أنهم ما زالوا قلقين إزاء قدرة الهيئات الخيرية متعددة الأطراف على نقل النقد خارج القطر. وفي تقريرها عن الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات لعام 2009، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الهيئات متعددة الأطراف تعمل "الى حد كبير خارج القيود السعودية الصارمة التي تغطّي الهيئات الخيرية المحلّية."

وحسب المسؤولين الأمريكيين وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية، فإن مقترحا مقدّما للجنة الهيئات الخيرية ما زال قيد المراجعة من قبل المسؤولين السعوديين، لكن آخر خطة إستراتيجية للبعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية لا تتضمّن هدف أداء يتعلق بعمل لجنة سعودية للهيئات الخيرية. وأخبرنا المسؤولون الأمريكيون أنه حتى في غياب هذا الهدف فإن قانون الهيئات الخيرية ما زال يمثّل أولوية تتابعه الوكالات الحكومية الأمريكية من خلال أنشطة دبلوماسية وتبادل المعلومات مع المملكة العربية السعودية.

أصدرت المملكة العربية السعودية قوانين بخصوص حاملي النقدية ، لكن ما زال هناك قلق إزاء تنفيذ هذه القوانين

في أواخر عام 2005 أصدرت الحكومة السعودية قوانين أكثر صرامة بخصوص التصريحات الجمركية التي تنظّم حركة النقد والجواهر والمعادن النفيسة عبر الحدود، وتنصّ هذه القوانين على أن الأموال والذهب التي تتجاوز قيمتها 000 60 ريال سعودي (ما يعادل 000 16 دولار أمريكي) يجب التصريح عنها عند دخول المملكة وعند مغادرتها باستعمال استمارات جمركية رسمية.[48]

في السنة ذاتها، أجرى ممثلون عن قسم تنفيذ قانون الهجرة والجمارك بوزارة الأمن الداخلي تدريبا لـ 46 مسؤولا سعوديا يتعلق بمواضيع تتّصل بتهريب مبالغ نقدية كبيرة. وأخبرنا المسؤولون في ذلك القسم أن الهدف من هذا التدريب كان تعريف المسؤولين السعوديين بأساليب منع التهريب والتحقيق فيه والتي صمّمت لدعم تنفيذ قوانين الجمارك السعودية.

في عام 2007، أفادت وزارة الخارجية بأن هناك قلقا إزاء تنفيذ قوانين المملكة العربية السعودية المتعلقة بالتصريحات الجمركية. على سبيل المثال، فإن الجمارك السعودية لم تصدر استمارات التصريح اللازمة. وأخبرنا المسؤولون في وزارة الخارجية الذين تحدّثنا معهم أن الحكومة السعودية حسّنت تنفيذها للقوانين، بما في ذلك توزيع الاستمارات ووضع الإشارات وهو ما لاحظناه أثناء زيارتنا للملكة (أنظر الشكل 8). إضافة إلى ذلك، أفادت وزارة الخارجية بأن القوانين السعودية الجديدة المتعلقة بحاملي النقية أدّت إلى التحقيق مع عدّة أشخاص.

ملاحظين أن اضطرارهم الى دفع مقابل ل لحاملي النقدية وللمقاولين المحليين يؤدّي الى نقص في الأموال المتوفرة لمشاريعهم.

[48] . بالمقارنة، فإن على كل شخص يصل الى الولايات المتحدة أن يصرّح عن الأوراق المالية، مثل النقد أو الصكوك السياحية أو الحوالات البريدية التي تبلغ قيمتها 000 10 دولار أمريكي أو أكثر.

الشكل 8: الاستمارة الرسمية لتصريحات الجمارك السعودية

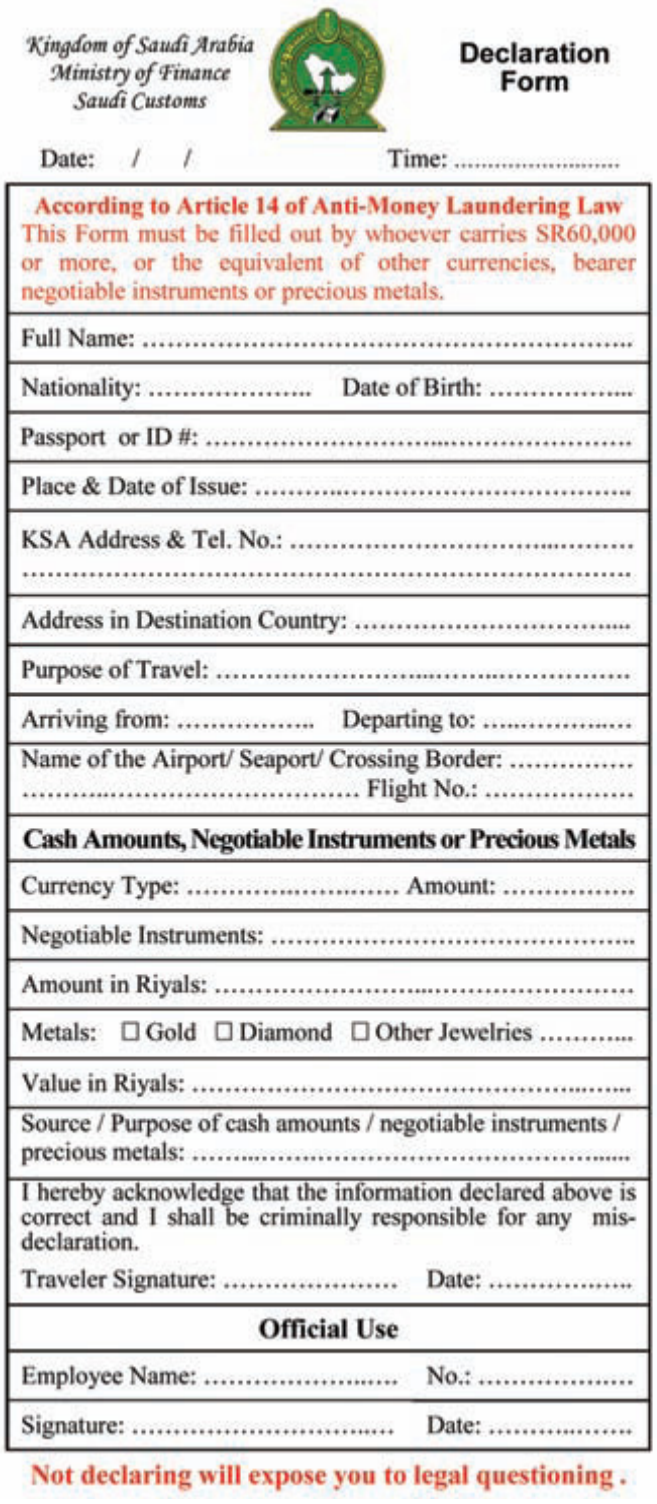

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Finance
Saudi Customs

Declaration Form

Date: / / Time: .....

According to Article 14 of Anti-Money Laundering Law
This Form must be filled out by whoever carries SR60,000 or more, or the equivalent of other currencies, bearer negotiable instruments or precious metals.

Full Name: .....

Nationality: ..... Date of Birth: .....

Passport or ID #: .....

Place & Date of Issue: .....

KSA Address & Tel. No.: .....
.....

Address in Destination Country: .....

Purpose of Travel: .....

Arriving from: ..... Departing to: .....

Name of the Airport/ Seaport/ Crossing Border: .....
..... Flight No.: .....

Cash Amounts, Negotiable Instruments or Precious Metals

Currency Type: ..... Amount: .....

Negotiable Instruments: .....

Amount in Riyals: .....

Metals: ☐ Gold ☐ Diamond ☐ Other Jewelries .....

Value in Riyals: .....

Source / Purpose of cash amounts / negotiable instruments / precious metals: .....

I hereby acknowledge that the information declared above is correct and I shall be criminally responsible for any mis-declaration.

Traveler Signature: ..... Date: .....

Official Use

Employee Name: ..... No.: .....

Signature: ..... Date: .....

Not declaring will expose you to legal questioning .

حسب المسؤولين في قسم تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك، فرغم أنهم حاولوا إقناع الحكومة السعودية بإجراء تدريبات عملية في ما يتعلق بمنع تهريب مبالغ نقدية كبيرة، فإن الحكومة السعودية لم تبد اهتماما بالقيام بمثل هذا التمرين حتى عام 2008. وأشار المسؤولون في قسم تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك أنه بالإضافة الى التدريب الصفّي فإن التدريب العملي ضروري لضمان التنفيذ المناسب لقوانين التصريحات الجمركية التي وضعت لمنع تهريب مبالغ نقدية كبيرة. إلى جانب ذلك قال المسؤولون في قسم تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك أنه ليس لديهم معلومات، مثل عدد عمليات الإعتقال وعدد المحاكمات، تمكّنهم من تقييم التقدّم الذي تحقق بخصوص الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لمنع تهريب مبالغ نقدية كبيرة. وأفادت وزارة الخارجية في تقريرها عن الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات لسنة 2009، أن الحكومة السعودية تبنّت قوانين أكثر صرامة، لكن المعلومات التي جمعتها الجمارك السعودية حول التصريح عن الأموال والتهريب لم يتم تبادلها مع الحكومات الأخرى وبذلك فإن تنفيذ قوانين الجمارك وفعاليتها يبقى موضع تساؤل.

رغم القلق بخصوص تنفيذ الحكومة السعودية لقوانين التصريحات الجمركية التي تضمّ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية، فإن هدف الأداء للخطة الإستراتيجية للبعثة المتعلق بحاملي النقدية قد تم حذفه من الخطة الإستراتيجية للبعثة بعد السنة المالية 2007. وأخبرنا المسؤولون الأمريكيون أنه بالرغم من حذف ذلك الهدف، فإن تنفيذ الحكومة السعودية وتطبيقها للقوانين المتعلقة بحاملي النقدية يمثلان هدفين مهمّين تعمل الوكالات الحكومية الأمريكية على تحقيقهما عبر الأنشطة التدريبية والدبلوماسية مع الحكومة السعودية.

إلى جانب ذلك، أفادت وزارة الخارجية عام 2008 وفي تقريرها عن الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2009، أنه بالإضافة إلى المبالغ النقدية الكبيرة، زُعم أن بعضا من حالات تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية شملت آليات غير رسمية مثل الحوّالة.[49] وأخبرنا المسؤولون الأمريكيون والسعوديون، كما ذكرت وزارة الخارجية أيضا، أن القانون السعودي يمنع الحوالات والوسائل التي تقدّمها شركات الخدمات المالية، باستثناء البنوك والصرّافين المرخّص لهم. وأفادت وزارة الخارجية عام 2005 أن مؤسسة النقد العربي السعودي قامت بدمج أكبر الصرّافين وعددهم ثمانية ضمن بنك واحد. إضافة إلى ذلك لاحظت وزارة الخارجية أن البنوك السعودية أحدثت أنظمة لتحويل الأموال استقطبت زبائن اعتادوا استعمال الحوّالات، وحسب وزارة الخارجية، فإن ذلك من شأنه أن يفيد السلطات السعودية في مكافحة تمويل الإرهاب، باعتبار أن محوّلي الاموال وقابضيها عن طريق هذا القطاع المالي الرسمي مطالبون بالتعريف بأنفسهم بشكل واضح.

رغم إعلانهم عن التقدّم الذي حققته الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في مكافحة تمويل الإرهاب، عبّر المسؤولون الأمريكيون عن قلقهم إزاء قدرة الأفراد السعوديين والهيئات الخيرية متعددة الأطراف وكذلك الأفراد الذين يزورون المملكة، على دعم الإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة. وقد أكّد المسؤولون أن هذا التمويل يأتي زعما من أفراد او من منظمات خيرية متعددة الأطراف وليس من الحكومة السعودية، وأن حكومة المملكة العربية السعودية تتعقّب مموّلي الإرهاب وتتعاون مع الولايات المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب. إضافة إلى ذلك، فإن الخبراء الذين تحدّثنا معهم يتّفقون على أنه ليس هناك ما يدلّ على أن الحكومة السعودية توفّر تمويلا للإرهاب.

[49]. الحوالات هي أنظمة بنكية غير رسمية تسمح بنقل الأموال محليا ودوليا دون اللجوء الى المؤسسات المالية الرسمية.

أكّد المسؤولون في وزارات الخارجية والمالية والأمن الداخلي أن الدعم المزعوم الذي يقدّمه أفراد سعوديون ومنظمات خيرية سعودية متعددة الأطراف للإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة العربية السعودية يبقى مصدر قلق. وحسب تقرير الإستراتيجية الدولية لمراقبة المخدّرات لعام 2009، فإن الأفراد السعوديون والهيئات الخيرية الذين اتّخذوا المملكة العربية السعودية مقرّا لهم ما زالوا يمثّلون مصدرا هاما لتمويل الإرهاب والتطرّف خارج المملكة. على سبيل المثال، لاحظ المسؤولون في وزارة المالية الأمريكية أن الأفراد المقيمين بالمملكة يأتون في مقدّمة مصادر التمويل بالنسبة إلى القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بها مثل طالبان.[50] بالإضافة إلى ذلك، كان هناك قلق من أن أفرادا غير سعوديين مرتبطين بالجماعات المتطرفة يمكنهم، أثناء موسم الحج – حين يقوم ما بين مليونين وثلاثة ملايين مسلم بزيارة المملكة العربية السعودية – تبادل الأموال لدعم الإرهاب والتطرّف العنيف خارج المملكة العربية السعودية. وقد أقر المسؤولون في الحكومة السعودية أنه بإمكان الأفراد السعوديين، احتمالا، أن يموّلوا الإرهاب، إلا أن هؤلاء الأفراد، في نظر هؤلاء المسؤولين، إنما يخرقون القوانين والأنظمة عند ما يقومون بذلك. وفي ما يتعلق بالمساهمات الخيرية أفادنا المسؤولون السعوديون أنه لم يتم الموافقة على تحويل أية أموال إلى الخارج، مؤكّدين أنه إذا قامت هيئة خيرية متعددة الأطراف منتسبة إلى المملكة بجمع أموال في الخارج، فإن مسؤولية التأكد من استعمال هذه الأموال بطريقة مناسبة تقع على عاتق الحكومة المضيّفة [وليس على عاتق الحكومة السعودية]، مشيرين إلى أنهم أصدروا أوامر لسفاراتهم بالخارج بأن تتعاون مع الحكومات المضيّفة في هذا المجال.

وأشار المسؤولون الأمريكيون والسعوديون إلى التحدّيات المرتبطة بالجهود المبذولة لمنع الدعم المالي من الوصول إلى المتطرّفين، بما في ذلك القدرة المحدودة للمملكة على تنفيذ القوانين واستعمال الممولين الإرهابيين لحاملي النقدية . أولا، لاحظ المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن القدرة على تنفيذ القانون تمثّل تحدّيا بالنسبة إلى الجهود الأمريكية السعودية لمنع الدعم المالي من الوصول إلى المتطرّفين. وفي ما يشير المسؤولون الأمريكيون والسعوديون إلى تحقيق تقدّم، إلا أنهم أخبرونا أن الوكالات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ القوانين، خصوصا تلك الوكالات الحكومية التي تقوم بتنفّذ القوانين المالية، يمكنها ان تستفيد من مزيد من التدريب والمساعدة الفنية لبناء قدراتها. على سبيل المثال، فقد أكّد هؤلاء المسؤولون أن وحدة الاستخبارات المالية يمكنها أن تستفيد من تدريب إضافي في مجال التحليل المالي على الرغم من أنها قامت بتوسيع قدراتها منذ إنشائها عام 2005.

ثانيا، أخبرنا المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أن منع الدعم من الوصول إلى المتطرّفين أصبح أكثر صعوبة جرّاء استعمال ممولي الإرهاب لحاملي النقدية . فحسب هؤلاء المسؤولين فإن بعض الأفراد والهيئات الخيرية متعدّدة الأطراف زادوا من استعمالهم لطرائق التعامل المالي غير الرسمية، مثل نقل النقد عبر الحدود، ردّا على تبنّي المملكة قوانين تجعل من المعاملات في القطاع المالي الرسمي أكثر صعوبة [بالنسبة إليهم]. ورغم أن المملكة العربية السعودية قامت بتنفيذ القوانين المتعلقة بحاملي النقدية ، إلا أن المسؤولين السعوديين أشاروا الى أنه بإمكان الأفراد الذين يرغبون في ذلك التحايل على مثل هذه القوانين بتحويل مبالغ نقدية دون الحدود التي تخوّلها التصريحات القانونية، وهو ما أكده المسؤولون الأمريكيون ملاحظين أن التحايل على القوانين يمثل في حدّ ذاته تحدّيا بالنسبة إلى أي بلد يريد تنظيم استعمال حاملي النقدية. وذكر المسؤولون الأمريكيون والسعوديون أيضا أن استعمال النقد في جلّ المعاملات التجارية يمثّل تحديا،

[50]. لم يشر المسؤولون في وزارة المالية إلى مبلغ تقديري للتمويل الذي يقدّمه الأفراد المقيمون في السعودية للقاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بها.

خصوصا في المملكة العربية السعودية، وحسب هؤلاء المسؤولين، فإن مسافرا لديه مبالغ نقدية كبيرة او يقوم بالتصريح عنها قد لا يثير شبهات، وذلك لأن عددا كبيرا من المواطنين في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج يستعملون النقد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحدّيات المرتبطة بمنع التحايل على القوانين المتعلقة بحاملي النقدية تزداد أثناء موسم الحجّ، وهو ما يمثّل تحدّيا بالنسبة للتنفيذ اللوجستي، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، وذلك بسبب العدد الكبير من الأشخاص الذين يقومون بذلك التحايل. وحسب المسؤولين السعوديين، فإن التعامل مع التحدّيات التي ترتبط أصلا باستعمال النقد، يتطلّب استعمال الاستخبارات لاستهداف أشخاص معيّنين قد يستعملون النقد لتمويل الإرهاب او التطرّف العنيف، كما يتطلّب تعليم الجمهور أن لا يعطي النقد لأشخاص لا يعرفهم حتى من أجل قضايا يُزعَم أنها جديرة بالدعم.

الخاتمة

حسب وزارة الخارجية فإن غايات وأهداف الأداء في الخطط الإستراتيجية للبعثة الأمريكية في بلد معيّن تُستعمل لتقييم فعالية السياسات والبرامج الأمريكية ميدانيا، ولتحديد الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وحسب المسؤولين الأمريكيين فمنذ عام 2005 تم تحقيق عدّة أهداف لتقييم التقدّم الذي حققته الولايات المتحدة في تعاونها مع المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب. إلا أن بعض أهداف الأداء، وخصوصا تلك المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، قد تم حذفها من الخطة الإستراتيجية للبعثة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية، وذلك رغم أن الوكالات الحكومية الأمريكية ما تزال قلقة إزاء قدرة الأفراد السعوديين والهيئات الخيرية متعددة الأطراف على تمويل المنظمات الإرهابية في البلدان الأخرى. وأكّدت الوكالات الحكومية الأمريكية أنه رغم حذف هذه الأهداف فإنها مستمرّة في مشاركة المملكة العربية السعودية الجهود التي تبذلها من أجل منع وصول الدعم المالي إلى الجماعات المتطرّفة. وباعتبار أن وزارة الخارجية تستعمل أهداف الخطة الإستراتيجية للبعثة لتقييم التقدّم الذي تم تحقيقه في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، فإنه من المهم أن تتضمّن البعثة الأمريكية أهدافا تتعلق بالمجالات الرئيسية ذات الاهتمام لإعطاء الأولوية بشكل فعّال إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ولتحديد الموارد التي تحتاجها هذه الأهداف.

توصية باتّخاذ إجراء تنفيذي

نوصي بأن تصدر وزيرة الخارجية تعليماتها للبعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بأن تقرّ من جديد وبالتشاور مع الوكالات الحكومية الأمريكية الملائمة، مقاييس الأداء المتعلقة بمنع تدفّق الدّعم المالي المزعوم الذي يتم عبر آليات مثل حاملي النقدية إلى إرهابيين ومتطرّفين خارج المملكة.

ملاحظات الوكالات الحكومية ، وآراء الأطراف الثالثة وتقييمُنا

قدّمت وزارتا الخارجية والدفاع ملاحظات خطّية على مسودة التقرير هذه، وتمّ أدراج هذه الملاحظات في الملحقين 5 و 6 على التوالي. وقد وافقت وزارة الخارجية على توصيتنا والتزمت بإصدار تعليمات للسفارة الأمريكية في الرياض، بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين في الوكالات الحكومية، للتأكّد من أن الخطة الإستراتيجية للبعثة تعكس الأهمية المتواصلة للتعاون في مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك بإعادة إقرار مؤشرات الأداء المتعلقة بتنفيذ المملكة للقوانين الخاصة ب بحاملي النقدية . كما وافقت وزارة الدفاع أيضا على ما جاء في التقرير. الى جانب ذلك، تلقّينا ملاحظات فنّية من وزارات الدفاع والطاقة والخارجية والمالية ومن مجلس الأمن الوطني ومن مجتمع الاستخبارات. بالإضافة الى ذلك، تماشيا مع بروتوكولاتنا، قدّمنا نسخة من مسودة التقرير للمسؤولين السعوديين الذين وصفوا

التقرير بأنّه عرض عادل ومفصّل للجهود الأمريكية والسعودية، وقدّموا ملاحظات فنّية أيضا، وقمنا بإدماج الملاحظات الفنّية حسب ما هو مناسب.

وكما تم الاتفاق مع مكاتبكم، فإننا لا ننوي الاستمرار في توزيع هذا التقرير حتى 5 أيام من التاريخ المحدد لإصداره ، إلا إذا قمتم بالإعلان عن محتوى هذا التقرير قبل ذلك التاريخ، عندها سنرسل نسخا من التقرير الى وزارات الخارجية والمالية والدفاع والطاقة والأمن الداخلي والعدل والى مجلس الأمن الوطني، بالإضافة الى أن التقرير سيكون متوفّرا مجّانا في موقع ديوان المساءلة على شبكة الانترنت http://www.gao.gov

إذا كانت لديكم او لدى موظّفيكم أي أسئلة حول هذا التقرير، فالرجاء الاتّصال بي على رقم الهاتف 5257-512 (202)، او على العنوان الإلكتروني merrittz@gao.gov . وبالنسبة الى نقاط الاتّصال الخاصة بمكاتبنا للعلاقات مع الكونغرس والشؤون العامة، فيمكن الاطّلاع عليها في الصفحة الأخيرة من هذا التقرير. أما بالنسبة الى موظّفي ديوان المساءلة الذين قدّموا مساهمات رئيسية في هذا التقرير فهناك قائمة بأسمائهم في الملحق 7.

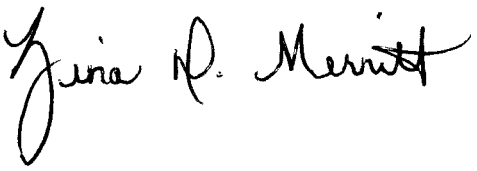

زينة دي مرّيت، القائمة بأعمال

مدير الشؤون الدولية والتجارة

الملحق 1: الأهداف، النطاق والمنهجية

طُلب منّا في هذا التقرير أن نبلغ عن (1) إستراتيجية الحكومة الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب، و (2) تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية وآراء الحكومة السعودية في ما يتعلق بالتقدّم الذي تم إحرازه في تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها.

وقد تركّز عملنا على الجهود التي تبذلها الوكالات الحكومية المعنية بالاستخبارات، وهي وزارات الدفاع والطاقة والأمن الداخلي والعدل والخارجية والمالية ومجلس الأمن الوطني، من أجل التعاون مع المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب منذ عام 2005. وفي هذه الوكالات الحكومية ومكاتب السلطة التنفيذية اجتمعنا بمسؤولين من عديد الجهات ذات العلاقة التي تتابع الجهود المبذولة من اجل مكافحة الإرهاب وتمويله، او تعمل مع الحكومة السعودية في هذا المجال، وتشمل هذه الجهات مكتب إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بوزارة الأمن الداخلي، ومكتب التحقيقات الفدرالي بوزارة العدل، ومكتب منسّق مكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون الاقتصاد والطاقة والأعمال، ومكتب الشؤون الدولية للمخدّرات وإنفاذ القوانين، ومكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، ومكتب الاستخبارات الإرهابية والمالية، وشبكة تنفيذ القوانين المتعلقة بالجرائم المالية، ومصلحة الإيرادات الداخلية بوزارة المالية. وقد ركّزنا الاهتمام على هذه الوكالات وهذه الجهات نتيجة لعمل سابق قام به ديوان المساءلة بخصوص الجهود المبذولة لمعالجة التطرّف العنيف، حيث مكّنتنا المراجعة التي قمنا بها للمعلومات الحاصلة منذ صدور ذلك العمل من تعرّف الوكالات التي شاركت في الجهود المبذولة للتعاون مع المملكة العربية السعودية، والمحادثات التي جرت مع المسؤولين في الوكالات الحكومية الأمريكية بخصوص الجهات الحكومية التي تعاونوا معها.

ولدراسة إستراتيجية الحكومة الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها على مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب، قمنا بمراجعة الوثائق ذات الصلة بالإستراتيجية الأمريكية، بما في ذلك *الإستراتيجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، تقرير بموجب القسم 2043(ج) من القانون المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة 9/11*، والخطط الإستراتيجية للبعثة المتعلقة بالمملكة العربية السعودية (وكانت في ما مضى تسمّى خطط أداء البعثة) بالنسبة الى السنوات المالية 2005-2011.

ورغم أننا لم نقيّم هذه الوثائق من حيث العناصر الرئيسية للخطة كما حدّدها ديوان المساءلة، إلا أننا استعملنا أهداف الأداء المنصوص عليها في هذه الوثائق كمقاييس لتقييم التقدّم الذي تم تحقيقه في ضوئها. وبالإضافة الى الوثائق التي حصلنا عليها من الوكالات الحكومية الأمريكية، حصلنا أيضا على وثائق من المسؤولين السعوديين تعرض بالتفصيل منهج الحكومة السعودية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب. كما قمنا بمراجعة المعلومات المتوفرة في موقع السفارة على شبكة الانترنت.
وناقشنا الخطة الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها، وذلك مع وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدل والخارجية وكذلك مع ممثلين للسفارة السعودية، بمن فيهم السفير السعودي لدى الولايات المتحدة. الى جانب ذلك، ناقشنا، أثناء وجودنا في الرياض بالمملكة، الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية مع مسؤولين من السفارة الأمريكية، بمن فيهم السفير الأمريكي آنذاك، وكذلك مع ممثلين عن الحكومة السعودية، بمن فيهم ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الإسلامية. والتقينا مسؤولين سعوديين من هذه الوزارات باعتبار أنهم يشاركون في الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب والتطرّف.

ولإعداد تقرير عن تقييم الوكالات الحكومية الأمريكية للتقدّم الذي تم إحرازه نحو تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها، قمنا بمراجعة الوثائق الأمريكية للتخطيط والتقييم ذات الصلة، بما فيها الخطط الإستراتيجية للبعثة في المملكة العربية السعودية: *التقارير القطرية حول الإرهاب والتقرير الدولي حول إستراتيجية مراقبة المخدّرات، المجلّد 2: غسل الأموال والجرائم المالية*، وغيرها من الوثائق. بالإضافة الى ذلك، قمنا بتطوير أداة لجمع المعلومات وتوزيعها على الوكالات الحكومية التي توفّر التدريب والمساعدة الفنية للحكومة السعودية -- بما فيها وزارات الخارجية والعدل والأمن الداخلي والدفاع والطاقة -- وذلك للحصول على معلومات حول البرامج والنشاطات، بما في ذلك أهدافها ووصفها ومؤشراتها وتقييمها والتمويل المرتبط بها. وأكّدنا المعلومات التي قدّمت لنا في أداة جمع المعلومات بمقارنتها مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء المقابلات مع المسؤولين في الوكالات الحكومية ووردت في وثائق التقييم لهذه الوكالات.
الى جانب ذلك، حصلنا على وثائق من المسؤولين السعوديين تتعلق بالجهود التي يبذلونها داخليا من أجل مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب، بما فيها وثيقة: قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها في المملكة العربية السعودية (التحديث الثالث، ديسمبر 2008)، وقمنا بدراسة هذه الوثائق. كما قمنا بمراجعة المعلومات المتوفرة في موقع السفارة على شبكة الانترنت. ورغم إبلاغنا عن الجهود التي تبذلها السعودية لمكافحة الإرهاب، إلا أننا لم نتأكد من كل هذه النشاطات بطريقة

مستقلّة. وفي واشنطن العاصمة، ناقشنا التقدّم الذي حققته الجهود الأمريكية السعودية في مكافحة الإرهاب مع مسؤولين الأمريكيين من وزارات الدفاع والطاقة والأمن الداخلي والعدل والخارجية والمالية ومع مجتمع الاستخبارات، وكذلك مع مسؤولين سعوديين في سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن. كما أجرينا مقابلات مع خبراء في المجالات المعنية من مجموعة متنوعة من المؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية للحصول على تقييمهم لما تحقق من تقدّم. وانتقينا خبراء يستجيبون لواحد على الأقل من المقاييس التالية: (1) أنهم أنتجوا بحوثا مركّزة على المملكة العربية السعودية، (2) أنهم سافروا الى المملكة، (3) أنهم معترف بهم كخبراء في المجتمع المهني، كما تحدّد ذلك توصيات غيرهم من الخبراء. ووافقت وزارة الخارجية على القائمة التي اخترناها. الى جانب ذلك سافرنا الى الرياض وجدّة بالمملكة العربية السعودية حيث قمنا بزيارة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والعناية بالرياض – وهو برنامج إرشادي يهدف الى إعادة تأهيل المتطرفين العنيفين، والتقينا بمسؤولين أمريكيين من وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدل والخارجية والمالية، وبمسؤولين سعوديين من وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الإسلامية، وبممثلين عن الندوة العالمية للشباب الإسلامي. هذا وأن المعلومات المتعلقة بالقوانين الأجنبية ليست نتاجا لتحليل أوّلي قمنا به بأنفسنا، بل إنّها تعتمد على مقابلات ومصادر ثانوية .

وقمنا بهذه العملية الرقابية على الأداء في الفترة ما بين يوليو 2008 ونهاية سبتمبر 2009 وفقا لمعايير الرقابة الحكومية المقبولة عموما، والتي تتطلّب منا ان نخطط لعملية الرقابة وننفّذها للحصول على الأدلة الكافية والملائمة لتوفير أساس معقول لنتائجنا واستنتاجاتنا بناءا على أهدافنا الرقابية. ونعتقد أن الأدلّة التي حصلنا عليها توفّر أساسا معقولا لنتائجنا واستنتاجاتنا بناءا على أهدافنا الرقابية.

الملحق 2: الجدول الزمني لأهمّ الأحداث في العلاقات الأمريكية السعودية، 1750-2004

الملخص	التاريخ	الوصف
تحالف بين محمد بن عبد العزيز وداعية إسلامي محافظ	منتصف القرن 18	محمد بن سعود مؤسس ورائد الدولة السعودية الحديثة يقيم تحالفا مع الداعية المسلم المحافظ محمد بن عبد الوهاب، مؤشراً بداية ارتباط وثيق بين النفوذ السياسي والنفوذ الديني
اتّساع سلطة المملكة العربية السعودية ونفوذها	1902 الى 1926	عبد العزيز آل سعود يوسّع نفوذ المملكة لتشمل مناطق أخرى في شبه الجزيرة العربية بما فيها الرياض ومدينة مكّة الإسلامية [المكرّمة]
تأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة	1932	تأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة رسميّا في عهد الملك عبد العزيز آل سعود بنظام حكم يقوم على الشريعة الإسلامية
قيام العلاقات الدبلوماسية الأمريكية السعودية	1933	الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تقيمان علاقات دبلوماسية
المملكة العربية السعودية تبدأ إنتاج النفط على نطاق واسع	1940نات	المملكة العربية السعودية تبدأ إنتاج النفط على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية
العاهل السعودي يلتقي الرئيس روزفلت	1945	يعتبر اللقاء الذي جمع الملك عبد العزيز بالرئيس فرانكلن دي روزفلت لمناقشة المسائل النفطية والأمنية بداية علاقات أمريكية سعودية أكثر متانة.
تأسيس دولة إسرائيل	1948	في عام 1948 تأسست دولة إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة ومعارضة عربية قوية.
المملكة العربية السعودية تتحالف مع الولايات المتحدة في محاربة الشيوعية	1950نات	الحكومتان الأمريكية والسعودية تسعيان إلى تحقيق بعض الأهداف الأمنية الوطنية المشتركة ومنها محاربة الانتشار العالمي للشيوعية. وتعتبر الإدارات الأمريكية المملكة السعودية حليفا ضد الحكومات القومية والاشتراكية في الشرق الأوسط.
تنظيم أول بعثة أمريكية للتدريب العسكري عملا بالاتفاقية الأمريكية السعودية في مجال الدفاع المشترك	1953	الولايات المتحدة توفّر للمملكة العربية السعودية المساعدة في مجال التدريب العسكري، عملا بقانون 1949 المتعلق بالمساعدات الدفاعية وقانون 1951 المتعلق بالأمن المشترك.
تأسيس أول منظمة خيرية متعددة الأطراف في المملكة العربية السعودية	1960نات	تأسيس رابطة العالم الإسلامي، وهي واحدة من عدّة منظمات خيرية متعددة الأطراف، مقرّها في المملكة العربية السعودية، بهدف دعم الإسلام وتقديم المعونة الاقتصادية للبلدان الإسلامية.
إنتاج النفط يخلق ثروة كبيرة في المملكة العربية السعودية	1970نات	إنتاج النفط في السبعينات يجعل الدخل الفردي السعودي مضاه للدخل الفردي في البلدان المتقدّمة. وبارتفاع أسعار النفط تزداد ثروة المملكة العربية السعودية وتأثيرها السياسي.

الملخص	التاريخ	الوصف
تأسيس إيران كدولة إسلامية	1979	جمهورية إيران الإسلامية تتأسّس بعد طرد الشاه، معلنة صعود الإسلام السياسي كتحدٍ للأنظمة الموجودة في المنطقة.
السوفييت يغزون أفغانستان		الجيش السوفييتي يغزو أفغانستان في شهر ديسمبر متسبّبا في معارضة من قبل بعض الحكومات العربية وكذلك من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.
متطرّفون يهاجمون المسجد الحرام في مكّة [المكرّمة]		متطرّفون دينيون يستولون على المسجد الحرام بمكّة المكرمة؛ الحكومة السعودية تعيد سيطرتها على المسجد وتُعدم مرتكبي الجريمة
المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تُعينان المجاهدين ضد السوفييت في أفغانستان	1980نات	متطوعون من بعض البلدان الإسلامية منها المملكة العربية السعودية، يلتحقون بالمجاهدين الأفغان (وهو الاسم الذي يطلق على مقاتلي المقاومة) في محاربتهم للسوفييت، وتقوم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بدور قيادي في دعم المجاهدين.
الولايات المتحدة تقيم منشآت عسكرية في المملكة العربية السعودية	1991	الولايات المتحدة تقيم مُنشآت عسكرية في المملكة العربية السعودية أثناء طرد الجيش العراقي من الكويت بقيادة أمريكية ودعم سعودي. ويتسبب إنشاء هذه المنشآت في معارضة شديدة من قبل القاعدة التي تمّ تأسيسها قبل 3 أعوام.
تفجير المركز التجاري العالمي يقتل 6 أشخاص	1993	استعمل الإرهابيون، وبعضهم له ارتباطات مع القاعدة، سيارة مفخخة للهجوم على المركز التجاري العالمي بمدينة نيويورك مما يتسبب في قتل 6 أشخاص وجرح 1042 آخرين.
الحكومة السعودية تجرّد أسامة بن لان من جنسيته	1994	المملكة العربية السعودية تجرّد أسامة بن لادن من جنسيته السعودية مستشهدة في ذلك بدعمه للحركات المتطرفة.
إيقاف إسلاميين في المملكة العربية السعودية		السلطات السعودية توقف مئات من الإسلاميين الذين انتقدوا الحكومة بشكل علني.
هجوم إرهابي في المملكة العربية السعودية يقتل 5 أمريكيين	1995	إرهابيون سعوديون يستخدمون شاحنة مفخخة للهجوم على مقرّ مركز التدريب التابع للحرس الوطني السعودي بالرياض والذي تديره الولايات المتحدة، مما أدّى إلى مقتل العديد من بينهم 5 أمريكيين.
تفجيرات في المملكة العربية السعودية تقتل 19 أمريكيا	1996	تفجيرات إرهابية في مركّب عسكري أمريكي في الخُبر، شرقيّ المملكة، أدّت الى مقتل 19 أمريكيا وجرح العديد من الأشخاص الآخرين. وقام بتنفيذ الهجوم جماعة حزب الله السعودي.
المملكة العربية السعودية تعترف بنظام الطالبان في أفغانستان	1997	صعود الطالبان إلى الحكم عام 1996 يفرض تفسيرا متشدّدا للشريعة الإسلامية على المجتمع الأفغاني. وفي عام 1997 تصبح المملكة العربية السعودية ثالث بلد يعترف بنظام الطالبان.

الملخص	التاريخ	الوصف
مجلس الأمن الأممي يتبنّى القرار 1267	1999	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتبنّى القرار رقم 1267 المتعلق بفرض عقوبات مالية وغيرها على الأشخاص او الهيئات الذين لهم ارتباطات بالقاعدة، بأسامة بن لادن و/أو بالطالبان.
انطلاق الانتفاضة الفلسطينية يحدث توتّرا في العلاقات الأمريكية السعودية.	2000	استياء في المملكة العربية السعودية وفي أجزاء عديدة من العالم العربي بسبب السياسات الأمريكية تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وفي رسالة موجّهة إلى الرئيس بوش عام 2001، يحذّر الأمير عبد الله وليُّ العهد، من حدوث شرخ خطير في العلاقة بين الحكومتين، معبّرا بذلك عن شعوره بالإحباط لعدم ردّ الولايات المتحدة على العنف الإسرائيلي الفلسطيني
الهجوم على البارجة الأمريكية "كول"		هجمة القاعدة على البارجة الأمريكية "كول" الراسية في المياه اليمينية تؤدّي إلى مقتل 17 جنديا أمريكيا.
القاعدة تهاجم الولايات المتحدة	2001	في 11 سبتمبر كان مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن العاصمة هدفين لهجمات إرهابية، وطائرة مُختطفة تتحطّم في بنسيلفينيا، وقام بتنفيذ الهجمات 19 مختطفا من القاعدة، 15 منهم مواطنون سعوديون.
المملكة العربية السعودية تندّد بهجمات 11 سبتمبر على الولايات المتّحدة		المملكة العربية السعودية تندّد بالهجمات وتسحب اعترافها الرسمي بحكومة الطالبان في أفغانستان، المتحالفة مع القاعدة.
الولايات المتحدة وقوات التحالف تهاجم طالبان والقاعدة في أفغانستان		القوات الأمريكية الى جانب قوات عدّة حلفاء وتحالف الشمال في أفغانستان تطيح بنظام الطالبان وتزيل الملاذ الآمن للقاعدة في أفغانستان. بعض الناجين من أفراد القاعدة يعودون الى بلدانهم الأصلية، بما فيها المملكة العربية السعودية.
الولايات المتحدة تبدأ عمليات عسكرية في العراق	2003	الولايات المتحدة وائتلاف حلفائها يبدؤون عمليات عسكرية في العراق في شهر مارس. المملكة العربية السعودية تعارض علنا غزو العراق الذي تقوده الولايات المتحدة لكنها حسب ما قيل تسمح للقوات التي تقودها الولايات المتحدة باستخدام المرافق العسكرية في المملكة دعما للعمليات الجارية في العراق. لكن، تم سحب معظم الجيوش الأمريكية من المملكة بحلول شهر أغسطس.
أحداث إرهابية هامة في المملكة العربية السعودية		عدّة أحداث إرهابية تحصل في المملكة العربية السعودية، بما فيها هجمات شهري مايو ونوفمبر على المجمّعات السكنية، تؤدّي الى مقتل عشرات الأشخاص

الملخص	التاريخ	الوصف
المقاومة العراقية تستقطب مقاتلين أجانب من بينهم سعوديون	2003 الى الحاضر	المقاومة العراقية تستقطب مقاتلين أجانب من بينهم مواطنون سعوديون
تزايد الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية والحكومة السعودية ترد	2004	سلسلة من الهجمات الإرهابية في كامل المملكة العربية السعودية تؤدّي الى عشرات الضحايا، وشملت أهداف هذه الهجمات البنية التحتية النفطية والقنصلية الأمريكية في جدّة. قوّات الأمن السعودية تشدّد حملتها ضدّ الإرهاب مما أدّى الى سقوط ضحايا من الجانبين ومنهم عبد العزيز المغرن، زعيم القاعدة في المملكة العربية السعودية.

المصدر: ديوان المساءلة الحكومية

الملحق 3: الوزارات والوكالات الحكومية السعودية التي لها وظائف تتعلق بمكافحة الإرهاب وبمكافحة تمويل الإرهاب

الـــوزارات والوكـــالات الحكوميـــة السعودية	الوصف
وزارة الداخلية	الوزارة الرئيسية المسؤولة عن الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد أصدرت قائمة بالإرهابيين "المطلوبين أكثر" للعدالة وقامت قواتها الأمنية بقتل او إيقاف المشتبه بكونهم إرهابيين. وتضمّ الوزارة أيضا وحدات تحقيق وتشرف على البرنامج السعودي لإعادة التأهيل للمشتبه بهم. كما تشرف الوزارة على الأمن العام وعلى حرس السواحل والدفاع المدني ومحطّات الإطفاء وشرطة الحدود والوظائف الخاصة بالأمن والتحقيقات، بما فيها التحقيقات الجنائية.
وحدة التحقيقات المالية	تمّ إنشاء هذه الوحدة ضمن وزارة الداخلية عام 2005 وأوكلت إليها مهمّة معالجة غسل الأموال وحالات تمويل الإرهاب، وكل البنوك مطالبة بأن تقدّم لهذه الوحدة تقارير حول المعاملات المشبوهة. وتقوم الوحدة بجمع وتحليل هذه التقارير وغيرها من المعلومات المتوفرة وبتحويلها الى الوكالات الحكومية السعودية المعنية، بما فيها المباحث للقيام بمزيد من التحقيقات وإجراء المحاكمات.
المباحث	وتعرف أيضا بالمديرية العامة للتحقيقات الجنائية، ومن النشاطات التي تقوم بها التحقيق في الحالات المتعلقة بالإرهاب.
مؤسسة النقد العربي السعودي	تعمل هذه المؤسسة كبنك مركزيّ للملكة العربية السعودية وتقوم بدور مركزي في الإشراف على كافة البرامج المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وبمكافحة تمويل الإرهاب وعلى جميع الأنشطة البنكية وتلك المتعلقة بالأوراق المالية والتأمين في المملكة.
وزارة الخارجية	تشرف على العلاقات الدولية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية ، وتتابع العلاقات الدبلوماسية. وتوقع على الاتفاقيات الثنائية بما فيها تلك المتعلقة بالإرهاب، وتنسّق الجهود مع الحكومات الأخرى.
وزارة المالية	تشرف على المالية الحكومية، بما في ذلك إعداد الميزانية والنفقات بالنسبة لجميع الوزارات والوكالات الحكومية، وتراقب نموّ الاقتصاد الوطني، والزكاة، والضرائب على الدخل، والجمارك.
وزراء الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تشرف على جميع الشؤون الإسلامية، بما في ذلك صيانة المساجد ومتابعة رجال الدين. يقال أن الوزارة طردت عددا كبيرا من رجال الدين المتطرفين وأرسلتهم ليعيدوا تأهيلهم.
وزارة التربية	تشرف على جميع المدارس، بما في ذلك البنية التحتية المادية والمناهج. ومن أولوياتها الارتقاء بالوعي والتسامح الديني لدى المعلمين.

المصدر: ملخص ديوان المساءلة للمعلومات المتعلقة بالحكومة السعودية

الملحق 4: الوكالات الحكومية الأمريكية التي توفّر التدريب والمساعدة الفنّية للمملكة العربية السعودية، 2005-2008

الوكالة الحكومية الأمريكية	النشاطات المرتبطة بها
وزارة الدفاع	تقوم، الى جانب وزارتي الخارجية والطاقة، بمساعدة المملكة العربية السعودية في حماية الأصول الحيوية للبنية التحتية، كالمنشآت النفطية، من خلال مكتب إدارة البرامج – وزارة الداخلية، وهي منظمة أمريكية سعودية مشتركة.
وزارة الطاقة	تقوم، الى جانب وزارتي الدفاع والطاقة، بمساعدة المملكة العربية السعودية في حماية الأصول الحيوية للبنية التحتية، كالمنشآت النفطية، من خلال مكتب إدارة البرامج – وزارة الداخلية، وقدّمت وزارة الطاقة تدريبا للمسؤولين السعوديين في عمليات تقييم المرافق، الى جانب القيام بعمليات تقييم مشتركة للمرافق الرئيسية.
وزارة الأمن الداخلي	قدّمت تدريبا للمسؤولين في الجمارك السعودية حول منع تهريب مبالغ مالية ضخمة وإجراء التحقيقات بشأنه.
وزارة العدل	قدّمت تدريبا للمسؤولين السعوديين عبر مكتب التحقيقات الفدرالي، حول أساليب التحقيقات المالية.
وزارة الخارجية (الخارجية)	تقود البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية. قدّمت تدريبا للمسؤولين في الحكومة السعودية في مجال بناء قدرات التحقيق، وقدّمت الاستشارة في مجال أمن المنشآت النفطية. تقوم، الى جانب وزارتي الدفاع والطاقة، بمساعدة الحكومة السعودية في حماية الأصول الحيوية للبنية التحتية، كالمنشآت النفطية، من خلال مكتب إدارة البرامج – وزارة الداخلية.
وزارة المالية	قامت بدورات تدريبية وبعمليات تقييم لوحدة التحقيقات المالية التابعة للمملكة العربية السعودية وذلك من خلال شبكة إنفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم المالية. ومن خلال مصلحة الإيرادات الداخلية-التحقيقات الجنائية، قدّمت تدريبا للمسؤولين السعوديين حول أساليب التحقيقات المالية.
مجتمع الاستخبارات	يتبادل المعلومات مع الوزارات السعودية.

المصدر: تحليل ديوان المساءلة لمعلومات الوكالات الحكومية الأمريكية

الملحق 5: ملاحظات وزارة الخارجية الأمريكية

وزارة الخارجية للولايات المتحدة

واشنطن دي سي 20520

في 14 سبتمبر 2009

السيدة جاكلين ويليمز- بريدجز

المديرة العامة

الشؤون الدولية والتجارة

ديوان المساءلة الحكومية

44 جي ستريت، نورث وست

واشنطن دي سي ،20548-0001

حضرة السيدة جاكلين ويليمز- بريدجز

إننا نقدّر الفرصة التي أتيحت لنا لمراجعة مسودة تقريركم "*مكافحة الإرهاب: تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية ان هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك حاجة لمواصلة تركيز الجهود على مكافحة تمويل الإرهاب*" رمز ديوان المساءلة الحكومية 320592 .

ونوفّر الملاحظات المرفقة لإدراجها مع هذه الرسالة كملحق للتقرير النهائي.

وإن كانت لديك أي أسئلة بخصوص هذه الإجابة، يرجى الاتّصال بـجوش هاريس، ضابط المكتب، شؤون الشرق الأدنى، على الرقم:

(202) 647-7750.

المخلص

*****

جيمز أل. ميلاتنسخة منه الى: ديوان المساءلة – مونا سهغال

شؤون الشرق الأدنى – جيفري فلتمان

الخارجية/مكتب الهجرة -- مارك دودا

ملاحظات وزارة الخارجية على مسودة تقرير ديوان المساءلة الحكومية

مكافحة الإرهاب: تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية بان هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا ان هناك حاجة لمواصلة تركيز الجهود على مكافحة تمويل الإرهاب

(الديوان-09-883، رمز ديوان المساءلة الحكومية 320592)

إن وزارة الخارجية تقدّر الفرصة التي أتيحت لها للتعليق على مسودة التقرير الذي أعدّه ديوان المساءلة الحكومية والمُعنون *مكافحة الإرهاب: تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية ان هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا ان هناك حاجة لمواصلة تركيز الجهود على مكافحة تمويل الإرهاب*.

يوصي تقرير ديوان المساءلة وزيرة الدفاع بما يلي:

التوصية: نوصي بأن تأمر وزيرة الخارجية البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بأن تقرّ من جديد، بالتشاور مع الوكالات الحكومية الأمريكية الملائمة، إجراءات الأداء المتعلقة بمنع تدفق الدعم المالي المزعوم، بواسطة آليات مثل حاملي النقدية ، الى الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرّفة خارج المملكة العربية السعودية.

الجواب: توافق الوزارة على أنه رغم تحقيق المملكة العربية السعودية تقدّما معتبرا في الحرب ضدّ الإرهاب والتطرف العنيف إلا ان هناك مزيدا من العمل يجب القيام به في المجال الحيوي وهو مجال تمويل الإرهاب. ولتحقيق هذه الغاية تواصل الوزارة دعمها للتعاون الوثيق مع السلطات السعودية لمنع تدفق الأموال من الجهات المانحة الخاصة (أي غير الحكومية) داخل المملكة الى الجماعات المتطرفة خارج المملكة. وتوافق الوزارة على التوصية وسوف تصدر تعليماتها للبعثة الأمريكية في الرياض، بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين في الوكالات الحكومية الأمريكية، للتأكد من ان الخطة الإستراتيجية للبعثة تعكس الأهمية المتواصلة للتعاون في مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك بإعادة إقرار مؤشرات الأداء المتعلقة بتنفيذ المملكة العربية السعودية لقوانين حاملي النقدية .

الملحق 6: ملاحظات وزارة الدفاع

مكتب مساعد وزير الدفاع

2500 الدفاع البنتاغون

واشنطن دس سي 20301-2500

10 سبتمبر 2009

العمليات الخاصة

النزاعات منخفضة الحدّة (Low intensity conflicts)

والقدرات المترابطة

جانيت أي. سيمت لوران

المديرة العام، القدرات الدفاعية والإدارة

ديوان المساءلة الحكومية للولايات المتحدة

441 جي ستريت، نورث وست

واشنطن دي سي 20548

هذا جواب وزارة الدفاع على مشروع تقرير ديوان المساءلة للحكومة الأمريكية – ديوان المساءلة 09 – 883 "مكافحة الإرهاب: تفيد الوكالات الحكومية الأمريكية ان هناك تقدّما في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا ان هناك حاجة لمواصلة تركيز الجهود على مكافحة تمويل الإرهاب" المؤرّخ في 28 أغسطس 2009 (رمز ديوان المساءلة الحكومية 320592).

قامت الوزارة بمراجعة تقرير الديوان وتوافق على ما ورد فيه.

وتقرّ الوزارة بأن نطاق موضوع البحث الذي قام بها الديوان هو نطاق واسع، وتنوّه بالجهد الذي بذله فريق الدراسة في الديوان لإبراز التهديدات الإرهابية التي تواجه وطننا.

وتقدّر الوزارة الفرصة التي أتيحت لها للتعليق على مسودة تقرير الديوان.

المخلص

****

غاري بي ريد

مساعد نائب وزير الدفاع

للعمليات الخاصة

مكافحة الإرهاب

الملحق 7: الاتّصال بديوان المساءلة وشكر وتقدير الموظفين الذين ساهموا في إعداد التقرير

الاتّصال بالديوان	زينة دي مرّيت، 5257 512 (212) أو البريد الإلكتروني merrittz@gao.gov

شكر وتقدير الموظفين

بالإضافة الى الأشخاص المذكورين أعلاه قدّم جيزن بلير (المدير المساعد)، وآشلي آلي، وألكسندر بلوم، وجاو كارني، وتوم كوستا، ومارتن دي ألتيريس، ومارك داولينغ، وجونثان فريمونت، وإيتانا فينكلير، وفيليب فرح، وجوال غروسمن، وجوليا جيبو، وجيمز ستراس إسهامات هامة لهذا التقرير. كما قامت أليزبث كوردا، ودافي داغوستينو، وموريل فوستر، وبربرا كيلاّر، وآيلين لارنس، وأرميتا لايلز، وسارة ماكغروث، وتيريزا بيركنز بتقديم المساعدة الفنّية.

رسالة ديوان المساءلة الحكومية

إن ديوان المساءلة الحكومية، وهو ذراع الكونغرس للقيام بالرقابة والتقييم والتحقيق، موجود لمساعدة الكونغرس على الإفاء بمسؤولياته الدستورية وللمساعدة على تحسين أداء الحكومة الفدرالية ومساءلتها أمام الشعب الأمريكي. ويقوم الديوان بفحص الطرق التي تُستخدم بها الأموال العامة، وبتقييم البرامج والسياسات الفدرالية، وتوفير التحاليل والتوصيات وغيرها من الخدمات التي تساعد الكونغرس على اتّخاذ القرارات المطّلعة المتعلقة بالإشراف والسياسات والتمويل. وتنعكس التزامات ديوان المساءلة بالحكم الجيّد في قيمه الجوهرية المتمثلة في المساءلة والنزاهة والوثوقية.

الحصول على تقارير وشهادات ديوان المساءلة

إن أسرع وأسهل طريقة للحصول على نسخ من وثائق ديوان المساءلة الحكومية مجّانا هي عبر موقع الديوان على شبكة الانترنت (www.gao.gov)، ففي ظهر كل يوم من أيام الأسبوع يقوم الديوان بنشر التقارير والشهادات والمراسلات حديثة الإصدار. وإن أردتم أن يرسل الديوان إليكم قائمة المنتجات المنشورة حديثا على الموقع، الرجاء الذهاب الى الموقع www.gao.gov واختيار " E-mail Updates"

الطلب عن طريق الهاتف

إن سعر كلّ واحد من منشورات ديوان المساءلة يعكس التكلفة الحقيقية التي تحمّلها الديوان لإنتاج وتوزيع ذلك المنشور، ويختلف ذلك السعر بحسب عدد صفحات المنشور وما إذا تمت طباعته بالألوان او بالأبيض والأسود فقط. وفي ما يتعلّق بالأسعار والطلبات فهي منشورة على موقع ديوان المساءلة: http://www.gao.gov/ordering.htm
تُقدّم الطلبات عبر الاتّصال بالرقم 6000 512 (202)، او مجّنا على الرقم 7077 801 (866)، أو 2537 - 512 (202)
يمكن الدفع باستخدام أمركن أكسبرس، ديسكوفر كارد، ماستر كارد، فيزا، أو بواسطة صكّ او حوّالة بريدية. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا.

للإبلاغ عن الغشّ والتبذير وإساءة الاستعمال في البرامج الفدرالية

الاتصال:
الموقع الإلكتروني: www.gao.gov/fraudnet/fraudnet.htm
البريد الإلكتروني: fraudnet@gao.gov
نظام الإجابة الآلي: 5454-424 (800) أو 7470-512 (202)

العلاقات مع الكونغرس

رالف دون مدير التصرّف: dawn@gao.gov ، 4400-512 (202), ديوان المساءلة الحكومية للولايات المتحدة، U.S. Government Accountability Office, 441 G Street NW, Room 7125, Washington, DC 20548

الشؤون العامة

تشوك يونغ، المدير العام، youngcl@gao.gov ، 4800-512 (202) .U.S , Government Accountability Office, 441 G Street NW, Room 7125 Washington, DC 20548